الأمم المتحدة S/2024/292

مجلس الأمن

Distr.: General
4 April 2024
Arabic
Original: English

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

تقرير الأمين العام*

أولا - مقدمة

1 - يقدَّم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، عملا بقرار مجلس الأمن 2467 (2019)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم تقارير سنوية عن تنفيذ القرارات 1820 (2008) و 1888 (2009) و 1960 (2010) و 2106 (2013)، وأن أوصي باتخاذ إجراءات استراتيجية.

2 - وفي عام 2023، أدى اندلاع النزاع وتصاعد حدته إلى تعرض المدنيين لمستويات عالية من العنف الجنسي المتصل بالنزاع، الذي يؤججه انتشار الأسلحة وزيادة العسكرة. واستهدف حاملو الأسلحة من الجماعات المسلحة التابعة للدولة وغير التابعة للدولة على حد سواء المدنيين بالاغتصاب والاغتصاب الجماعي والاختطاف، وسط مستويات قياسية من التشريد الداخلي وعبر الحدود. وأدى العنف الجنسي إلى تقليص سبل عيش النساء وفرص حصول الفتيات على التعليم، في الوقت الذي كانت فيه الجماعات المسلحة والمتطرفة العنيفة تحقق أرباحا، بما في ذلك من خلال الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي بسبب النزاع. وقد تأثرت النساء والفتيات بشكل غير متناسب بالعنف الجنسي، ومع ذلك لا تزال أصوات النساء مكتومة أو مفقودة من منتديات صنع القرار الرئيسية بشأن مسائل السلام والأمن. وكما أُكد في موجزي السياساتي عن خطة جديدة للسلام (A/77/CRP.1/Add.8)، فإن تحويل ديناميات السلطة المجنسنة في مجال السلام والأمن أمر أساسي للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وينبغي للدول أن تكفل مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق وأن تسعى جاهدة إلى تحقيق مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع المجالات، على النحو المبين في ندائي إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، مع ضمان أن تعالج جهود السلام والأمن الديناميات المجنسنة للنزاع، من خلال بذل جهود متضافرة للقضاء على هذه الآفة.

3 - ويشير مصطلح "العنف الجنسي المتصل بالنزاع"، على النحو المستخدم في هذا التقرير، إلى الاغتصاب، والاستعباد الجنسي، والإكراه على البغاء، والحمل القسري، والإجهاض القسري، والتعقيم القسري،

* قُدِّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد انقضاء المهلة النهائية وذلك لأسباب فنية خارجة عن سيطرة المكتب المقدِّم للتقرير.

الرجاء إعادة استعمال الورق

والزواج بالإكراه، وسائر أشكال العنف الجنسي ذات الخطورة المماثلة التي تُرتكب ضد النساء أو الرجال أو الفتيات أو الفتيان، والتي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بنزاع ما. وقد تتضح هذه الصلة من تفاصيل هوية الجاني، الذي قد يكون في الغالب منتسبا إلى جماعة مسلحة إما تابعة لدولة ما أو غير تابعة لأي دولة، بما في ذلك الجماعات التي تصنفها الأمم المتحدة في فئة الجماعات الإرهابية؛ و/أو من تفاصيل أوصاف الضحية التي قد تكون في كثير من الأحيان عضوا فعليا أو متصورا في أقلية سياسية أو إثنية أو دينية مضطهدة، أو تكون مستهدفة على أساس الميل الجنسي الفعلي أو المتصور أو الهوية الجنسانية الفعلية أو المتصورة؛ و/أو من ظروف قائمة أخرى، مثل مناخ الإفلات من العقاب؛ و/أو من حصول عواقب عابرة للحدود، مثل التشريد أو الاتجار؛ و/أو من حدوث انتهاكات لأحكام اتفاق لوقف إطلاق النار. ويشمل المصطلح أيضا الاتجار بالأشخاص لغرض العنف الجنسي و/أو الاستغلال الجنسي، إذا ارتُكب في حالات النزاع المسلح.

4 - وفي حين أن مجتمعات عديدة تتضرر من خطر التعرض للعنف الجنسي المتصل بالنزاع أو من حدوثه فعلا أو من تبعاته، يركز هذا التقرير على البلدان التي تتوافر عنها معلومات تحققت منها الأمم المتحدة. وينبغي أن يُقرأ التقرير بالاقتران مع التقارير الأربعة عشر السابقة، التي تشكل أساساً تراكميا لإدراج 58 طرفا في القائمة (انظر المرفق). وغالبية الأطراف المدرجة في القائمة هي جهات فاعلة غير تابعة للدولة، صُنف عدد منها باعتبارها جماعات إرهابية، وفقا لقائمة جزاءات لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. أما القوات العسكرية الوطنية وقوات الشرطة الوطنية المدرجة في القائمة، فمطلوب منها أن تعتمد التزامات وخطط عمل محددة ومضبوطة زمنيا، للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، ويحظَّر عليها المشاركة في عمليات الأمم المتحدة للسلام. ويشكل تنفيذ الالتزامات بفعالية، بما في ذلك وقف هذا العنف، اعتبارا رئيسيا لرفع أسماء الأطراف من القائمة. ويُطلب من جميع أطراف النزاع، ومنها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، أن تنفذ خطط عمل لمنع العنف الجنسي والتصدي له وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

5 - ولقد أمكن من خلال إيفاد مستشارين لشؤون حماية المرأة، يقدمون المشورة بشأن التعامل مع أطراف النزاع ويقودون تنفيذ ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع في الميدان، كفالة توافر معلومات أحسن توقيتا وأكثر دقة وموثوقية. وحتى الآن، دعا مجلس الأمن صراحة إلى إيفاد مستشارين لشؤون حماية المرأة في قرارات بالإذن ببدء الولاية وتجديدها فيما يخص عشر عمليات للسلام. وقامت ثلاث بعثات لحفظ السلام وأربع بعثات سياسية خاصة بوضع ترتيبات مخصصة للرصد وباتخاذ إجراءات فعالة لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، بما في ذلك عن طريق إدراج مؤشرات الإنذار المبكر بهذا العنف ضمن أُطرها المتعلقة بتوفير الحماية. ويتطلب ترسيخ قاعدة المعلومات والأدلة الموثوقة استدامة العزم السياسي وتوافر الموارد على الصعيدين الوطني والإقليمي. ووفقا لقرار مجلس الأمن 2467 (2019)، تم إيفاد المستشارين لشؤون حماية المرأة لأول مرة إلى بيئة غير تابعة لبعثة، وتحديدا إلى أوكرانيا، لدعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبناء قدرات الهياكل الوطنية، بما يتماشى مع إطار التعاون الموقع بين الأمم المتحدة والحكومة. وعلى المستوى الإقليمي، تم إيفاد أول أخصائية معنية بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع في عام 2023 إلى مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب

المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي للتواصل مع مؤسسات الاتحاد الأفريقي ورصد الأنماط الإقليمية والأبعاد العابرة للحدود للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وبالتعجيل بالخفض التدريجي لعمليات السلام في السودان ومالي، واجهت كيانات منظومة الأمم المتحدة تحديات كبيرة في مواصلة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، بما في ذلك استمرار المهمة فيما يتعلق بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ، والتعامل مع الأطراف. ومن الأهمية بمكان كفالة أن يشمل التخطيط للمرحلة الانتقالية أولويات تتعلق بالتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وأن تُخصص موارد كافية في هذا الصدد. وفي هذا السياق، ولئن كان إيفاد مستشارين لشؤون حماية المرأة في الوقت المناسب أولوية تحظى بتأييد واسع النطاق، فإن مستوى الموارد البشرية وموارد الميزانية أدنى بكثير من حجم التحدي القائم. وتم إيفاد هؤلاء الأخصائيين إلى ثمانية بلدان فقط من بين أكثر من 20 بلدا يغطيها هذا التقرير.

6 - وفي عام 2023، واصلت مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، وهي شبكة مشتركة بين الوكالات، توحيد الجهود على نطاق كياناتها الأعضاء الخمسة والعشرين لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له. وتمثل هذه الشبكة منتدى التنسيق الرئيسي الذي تعزز ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع من خلاله الجهود الرامية إلى توحيد الأداء. وتقدم الشبكة أيضا دعما استراتيجيا على الصعيد القطري من خلال الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وتعزز البرمجة من خلال صندوق التمويل الجماعي هذا النهج الذي يركز على الناجيات والناجين، المبين في قرار مجلس الأمن 2467 (2019). وفي عام 2023، واصلت مبادرة الأمم المتحدة تمويل مشروع مبتكر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما مكن المئات من الناجيات والناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ممن يعملون في قطاع التعدين الحرفي، من الحصول على الدعم الطبي والنفسي الاجتماعي والقانوني والاجتماعي الاقتصادي لإعادة الإدماج. وشرعت أيضا ستة كيانات تابعة للشبكة في تنفيذ مشروع منسق متعدد القطاعات في أوكرانيا لبناء قدرة أصحاب المصلحة المعنيين على منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع وتمكين الناجيات والناجين، بما يتماشى مع جميع الركائز الخمس لخطة تنفيذ إطار التعاون بين الأمم المتحدة والحكومة. وفي مالي، قدم مشروع في إطار مبادرة الأمم المتحدة الدعم المباشر لأكثر من 500 6 مستفيد من خلال أنشطة التوعية وتقديم المساعدة المتعددة القطاعات والاجتماعية الاقتصادية في مجال إعادة الإدماج للناجيات والناجين والأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب ومجتمعاتهم المحلية. وفي إطار الدعوة المشتركة، دعت الشبكة إلى اتخاذ إجراءات فورية لحماية النساء والفتيات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في أعقاب الزيادة الهائلة في العنف الجنسي والجنساني في مواقع التشرد وحولها. وواصلت الشبكة تعزيز تبادل المعارف عن طريق عقد مناقشات مائدة مستديرة بشأن الصلات بين انتشار الأسلحة والعنف الجنسي المتصل بالنزاع والنهج الذي يركز على الناجيات والناجين سعيا إلى تحقيق العدالة الانتقالية. وأطلقت الشبكة "إطار منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع" وكتابا أبيض يحددان فرص مشاركة القطاع الخاص في دعم الجهود المبذولة للتصدي لهذه الجريمة. ولإذكاء الوعي العام، نظمت الشبكة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 20 حزيران/يونيه إلى 28 آب/أغسطس 2023 معرضا للصور الفوتوغرافية اجتذب ما يقدر بنحو 000 50 زائر.

7 - وفي عام 2023، واصل فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، وفقا لولايته بموجب قرار مجلس الأمن 1888 (2009)، مساعدة السلطات الوطنية فيما يزيد عن اثني عشر بلدا على ترسيخ مؤسسات سيادة القانون لتعزيز المساءلة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ففي جمهورية

أفريقيا الوسطى، نظم فريق الخبراء وغيره من شركاء الأمم المتحدة مع الحكومة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن المساءلة، حُددت فيه الأولويات لتعزيز الاستجابة القضائية لجرائم العنف الجنسي. وأجرى فريق الخبراء أيضا تدريبا، بناء على طلب قضاة التحقيق في المحكمة الجنائية الخاصة، على أساليب إجراء مقابلات مع ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وفي كولومبيا، تعاون فريق الخبراء مع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في تحديد أولويات الدعم في المستقبل. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوفد الفريق خبيرة وطنية لإجراء مسح للقضايا المعلقة التي تنطوي على اتهامات بارتكاب جرائم دولية، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، من أجل تقييم الاحتياجات من الدعم التقني والمادي للقضايا ذات الدلالة الرمزية. وفي غينيا، قدم فريق الخبراء مساعدة تقنية ركزت على التصدي للعنف الجنسي والجنساني إلى فاعلين قضائيين، من بينهم قضاة، يشاركون في مقاضاة الرئيس السابق، موسى داديس كامارا، و 10 رجال آخرين متهمين بالمسؤولية عن حادثتي المذبحة والاغتصاب الجماعي اللتين ارتكبتا في غينيا في 28 أيلول/سبتمبر 2009. وفي مالي، تعاون فريق الخبراء مع السلطات الوطنية المسؤولة عن الملاحقة القضائية لمرتكبي الإرهاب والجرائم عبر الوطنية في أربع قضايا تتعلق بـ 146 ضحية من ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع من شمال مالي، ولا تزال معلقة أمام المحاكم منذ عام 2013 (انظر S/2023/413). وفي ليبيا، وضع فريق الخبراء، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، خريطة لاستجابة العدالة الجنائية الوطنية للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وحدد أولويات الدعم. وفي أوكرانيا، باشر فريق الخبراء، دعما لتنفيذ إطار التعاون، عقد دورات لبناء القدرات من أجل تعزيز النهج التي تركز على الناجيات والناجين في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم العنف الجنسي، وقدم المشورة بانتظام إلى الوحدة المتخصصة في العنف الجنسي المتصل بالنزاع في مكتب المدعي العام، وضم إلى الوحدة خبيرا في القانون الجنائي الدولي لتوجيه المدعين العامين والمساعدة في إعداد قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وأعد الفريق أيضا تحليلا قانونيا للتعديلات المقترح إدخالها على القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية في أوكرانيا وأطلع السلطات الوطنية عليه، وقدم المشورة القانونية، بما في ذلك بشأن مشروع القانون المتعلق بالتعويضات المؤقتة للناجيات والناجين، الذي كان معروضا على البرلمان الأوكراني وقت إعداد هذا التقرير. ودعم فريق الخبراء وكالات إنفاذ القانون الوطنية، بما في ذلك الشرطة الوطنية الأوكرانية وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، في بناء القدرات لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتحقيق فيه والتصدي له. ولبناء قاعدة الأدلة اللازمة للعمل، واصل الفريق، بالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، نشر الدروس المستفادة بشأن المساءلة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع المرتكب في سياق الإرهاب، وأجرى بحوثا بشأن الصلة بالاتجار.

8 - ومع الإقرار بأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي ترتكبه أطراف النزاع يختلف عن حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي قد يرتكبها موظفون تابعون للأمم المتحدة وأفراد مرتبطون بها وشركاء لها في التنفيذ في بيئات عمل معقدة، أكرر تعهدي بتحسين الطريقة التي تتبعها المنظمة لمنع ذلك السلوك والتصدي له. وفي تقريري عن التدابير الخاصة الرامية إلى الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/78/774)، أقدم معلومات عن الجهود الرامية إلى تعزيز الاستجابة على نطاق المنظومة وكفالة التنفيذ الكامل لسياسة عدم التسامح إطلاقا.

ثانيا - العنف الجنسي بما في ذلك في سياق اعتباره أحد الأساليب التكتيكية للحرب والإرهاب: الأنماط والاتجاهات والشواغل الناشئة

9 - يتضمن هذا التقرير حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي تحققت منها الأمم المتحدة؛ وفي حين يبين هذا التقرير خطورة ووحشية الحالات المسجلة، فإنه لا يزعم أنه يعرض النطاق العالمي لهذه الجريمة ومدى انتشارها. واستمر استخدام العنف الجنسي كأسلوب تكتيكي للحرب والتعذيب والإرهاب في خضم تفاقم الأزمات السياسية والأمنية. واستُهدف المدنيون، ولا سيما النساء والفتيات المشردات واللاجئات والمهاجرات، بالاغتصاب والاغتصاب الجماعي والاختطاف على أيدي الجماعات المسلحة التابعة للدولة وغير التابعة للدولة التي تتصرف في ظل الإفلات من العقاب، مما أدى إلى تفاقم حالات النزاع المسلح. وفي ضوء ذلك، أدى تصاعد دورات العنف إلى إعاقة أو وقف تنفيذ عمليات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان ومالي. واستخدمت جماعات مصنفة من قبل الأمم المتحدة بأنها إرهابية وجماعات مسلحة أخرى غير تابعة للدولة وشبكات إجرامية عبر وطنية العنفَ الجنسي كأسلوب تكتيكي لتحفيز التجنيد والسيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية المربحة. وقد أدت هذه المجموعة المعقدة من الجهات الفاعلة إلى تعقيد إسناد المسؤولية، مما يقوض المساءلة عن هذه الجرائم. وفي عام 2023، كانت إمكانية وصول المساعدات الإنسانية مقيدة بشدة في جميع البيئات التي يغطيها هذا التقرير تقريبا. وشُنت هجمات على مراكز صحية في أوكرانيا والسودان ومالي وميانمار وهايتي، وفي دولة فلسطين، وأدت إلى الحد من الاستفادة من الخدمات المنقذة للحياة، بما في ذلك الرعاية الجنسية والإنجابية. وهددت الجهات الفاعلة المسلحة الضحايا في ليبيا والعاملين الصحيين في السودان، في حين أفادت التقارير بحصول مضايقات وأعمال انتقامية ضد مدافعين عن حقوق الإنسان في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأثر انسحاب عمليتي الأمم المتحدة للسلام في السودان ومالي على الأوضاع الأمنية بالنسبة للمنظمات والشبكات التي تقدم الدعم للناجيات والناجين في إطار تقديم الخدمات. وفي الوقت نفسه، زادت التهديدات الموجهة عبر الفضاء الرقمي، بما في ذلك خطاب الكراهية المعادي للمرأة، والتضليل الإعلامي المجنسن، والتحريض على العنف، من إعاقة مشاركة المرأة في الحياة العامة، وسط ما يشهده العالم من محاولات لصد المكاسب التي حققتها الأجيال في مجال المساواة بين الجنسين.

10 - وفي عام 2023، ارتكب حاملو السلاح جرائم عنف جنسي، أُبلغ عنها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان وميانمار، مما يدل على أن الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وتوافرها على نطاق واسع سهلا بشكل مباشر حوادث العنف الجنسي (انظر S/2023/823). ومن خلال تأجيج النزاعات المسلحة، ساهم انتشار الأسلحة في تهيئة بيئة مؤاتية لارتكاب العنف الجنسي مع الإفلات من العقاب. ووفقا للبحوث التي أجرتها الأمم المتحدة، والتي تتوفر فيها بيانات، ينطوي زهاء 70 إلى 90 في المائة من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع على أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة. وعلاوة على ذلك، كان للعنف الجنسي دور هام في الاقتصاد السياسي للحرب في ظل الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي، والاختطاف بصورة متزايدة، والتهديد بالعنف الجنسي واستخدامه للابتزاز طلبا لفدية أعلى، بما مكن الجماعات المسلحة من توليد الإيرادات.

11 - وظلت النساء والفتيات المشردات واللاجئات والمهاجرات يواجهن مستويات عالية من العنف الجنسي المتصل بالنزاع، لا سيما في بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والصومال وموزامبيق ونيجيريا، وهي كلها بلدان تعرضن فيها للاعتداء الجنسي على أيدي حاملي السلاح.

ومع ذلك، لم يعكس الرصد الذي يركز على الأوضاع في البلد بشكل كاف ديناميات وتداعيات جرائم العنف الجنسي هذه على الصعيد الإقليمي، حيث من المحتمل أن تكون النساء والفتيات قد تعرضن لعمليات تشريد متعددة وواجهن ما يصاحب ذلك من مخاطر العنف الجنسي المتصل بالنزاع كمشردات أو عائدات أو لاجئات. وفي أوكرانيا، في سياق النزوح الطويل الأمد، ظل خطر التعرض للاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي يطارد النساء والأطفال الذين يشكلون الغالبية العظمى من النازحين داخليا البالغ عددهم خمسة ملايين نازح واللاجئين البالغ عددهم ستة ملايين لاجئ في بلدان ثالثة. وواجهت النساء والفتيات المهاجرات واللاجئات في البيئات المتضررة من النزاعات، ولا سيما المحتجزات في مرافق الاحتجاز، درجات عالية من خطر العنف الجنسي، ولا سيما في ليبيا واليمن. ويزيد انعدام الأمن الغذائي تأجيج أنماط العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، أدى ارتفاع مستويات التشرد والفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي إلى تفاقم استخدام آليات التكيف الضارة، بما في ذلك الزواج القسري وزواج الأطفال، حيث اتبعت سلطات الأمر الواقع سياسات تحرم النساء والفتيات من التعليم والفرص الاقتصادية. وأدت الأعمال العدائية المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التشرد وأسفرت عن زيادة هائلة في حالات العنف الجنسي والجنساني في مواقع التشرد وحولها، حيث دفع اليأس الاقتصادي النساء والفتيات المشردات إلى الإذعان للبغاء القسري كوسيلة للبقاء على قيد الحياة. وتلقت لجنة خبراء حقوق الإنسان الدولية المعنية بإثيوبيا معلومات سرية عن الاستغلال الجنسي مقابل الحصول على الغذاء، فضلا عن استمرار الاسترقاق الجنسي وعمل الأطفال في تيغراي بالقرب من مجمعات أو ثكنات القوات المسلحة، ولا سيما قوات الدفاع الإريترية (A/HRC/54/CRP.3). وفي ليبيا، أُفيد عن احتجاز مهاجرات ولاجئات وتعرضهن للانتهاك الجنسي مقابل الحصول على الغذاء. ومن الواضح أن انعدام الأمن الغذائي يزيد من خطر التعرض للعنف الجنسي، وفي المقابل غالبا ما يؤدي العنف الجنسي إلى التهميش الاجتماعي والاقتصادي، مما يزيد من مخاطر الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

12 - واستمر الإبلاغ عن العنف والاستغلال الجنسيين في سياق الاختطاف والاتجار، بما في ذلك من جانب الجماعات التي صنفتها الأمم المتحدة بوصفها جماعات إرهابية، وذلك في عدة بيئات متأثرة بالنزاعات ظلت فيها سيادة القانون وسلطة الدولة ضعيفتين. واستمر الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي كشكل من أشكال العنف الجنسي في بيئات النزاع حيث توجد جماعات مسلحة غير تابعة للدولة وعصابات إجرامية (انظر A/78/172). ففي كولومبيا، تعرضت النساء والفتيات للتشريد القسري بسبب العنف الجنسي، وفي المناطق الحدودية، التي تتأثر بشكل خاص بالاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي بسبب النزاع، الذي تستخدمه الجهات الفاعلة المسلحة والجماعات الإجرامية المنظمة لتمويل عملياتها. وفي مالي، أدى النزاع المسلح والهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات المسلحة ضد المدنيين إلى التشريد الجماعي، بحيث تعرضت النساء والفتيات لمستويات عالية من مخاطر الاختطاف والاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي والزواج القسري. وفي جنوب السودان، يُستخدم الاختطاف والاستعباد الجنسي والزواج القسري كجزء من العقاب الجماعي للمجتمعات المتنافسة. وفي السودان، تشير التقارير إلى أن النساء والفتيات المختطفات في الخرطوم نُقلن إلى أرجاء أخرى من البلد، ولا سيما منطقة دارفور. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وموزامبيق، تعرضت النساء والفتيات للاختطاف والأسر والاستعباد الجنسي على أيدي جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، وتم أحيانا احتجازهن لعدة سنوات. وعند إطلاق سراحهن، تظل هؤلاء النساء والفتيات معرضات لخطر استمرار الآثار الصحية والنفسية على المدى الطويل.

13 - وشهد العام الماضي زيادة ملحوظة في خطاب الكراهية القائم على نوع الجنس، والتضليل الإعلامي المجنسن، والتحريض على العنف، حيث استُخدم الاغتصاب والتهديد بالاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي لإذلال المجتمعات المحلية المستهدفة والجهات السياسية المعارضة وزعزعة استقرارها. وفي السودان، هناك مؤشرات تدل على أن الهجمات ارتكبت بدوافع عرقية أو عنصرية، ولا سيما في غرب دارفور، حيث تعرضت النساء غير العربيات للعنف الجنسي في بعض الحالات. وفي ميانمار، استهدفت المضايقات عبر الإنترنت على وجه التحديد النساء المرتبطات بحركة المقاومة، وشملت نشر صور جنسية صريحة، واستخدام خطاب تمييزي جنسي يتماشى مع الروايات القومية المتطرفة، والتحريض على العنف الجسدي. وفي عام 2023، استمر استخدام العنف الجنسي كوسيلة من وسائل العنف السياسي لترهيب ومعاقبة المعارضين وأفراد أسرهم والمدافعات عن حقوق الإنسان. واستُخدم العنف الجنسي كأسلوب تكتيكي لإسكات المرأة في الحياة العامة، كما هو الحال في ليبيا واليمن، مما أعاق مشاركتها السياسية.

14 - والناجيات والناجون من العنف الجنسي المتصل بالنزاع ليسوا مجموعة متجانسة، من هنا تأتي الحاجة إلى إجراء تحليل متعدد الجوانب واتباع نهج مصممة خصيصا تركز على الناجيات والناجين لتلبية احتياجاتهم. ويوثق هذا التقرير حالات طالت نساء وفتيات ورجالا وفتيانا وأشخاصا ذوي ميول جنسية و/أو هويات جنسانية متنوعة، ومن مختلف الأعراق والإثنيات، فضلا عن أشخاص ذوي إعاقة، تتراوح أعمارهم بين ثلاث سنوات و 70 سنة. وتعرضت نساء وفتيات للاعتداء في منازلهن، وعلى الطرق و/أو عند قيامهن بأنشطة أساسية لكسب الرزق في الكاميرون وليبيا وموزامبيق. وترافق العنف الجنسي المتصل بالنزاع بالعنف البدني الشديد، كما يتضح مما سُجل من إصابات مميتة أثناء الهجمات أو من الأشياء التي أُدخلت في أجساد الضحايا. وفي عام 2023، وردت تقارير عن عمليات إعدام بإجراءات موجزة للضحايا بعد الاغتصاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار، مما يدل على الحاجة إلى بناء قدرات الطب الشرعي لتعزيز التحقيقات ومساءلة مرتكبي العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وفي حين لا تزال النساء والفتيات يشكلن الغالبية العظمى من الضحايا، فإن الضرر يطال أيضا الرجال والفتيان والأشخاص من مختلف الهويات الجنسانية. وقد وقعت معظم الحوادث المبلغ عنها ضد الرجال والفتيان في أماكن الاحتجاز، وشملت الاغتصاب، والتهديد بالاغتصاب، وصعق الأعضاء التناسلية بالكهرباء أو التعرض لها بالضرب. وتتعرض المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين لخطر شديد بالتعرض للعنف الجنسي في السياقات المتأثرة بالنزاع وسياقات التشريد، بما يشمل تعرضهم لذلك كشكل من أشكال الاضطهاد.

15 - وفيما يتعلق بالنساء والفتيات اللواتي يحملن نتيجة للاغتصاب، أدى نشر تقريري الخاص (S/2022/77) إلى زيادة الاهتمام بهذه المسألة. وتسجل أنماط العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي تؤدي إلى الحمل في كثير من الأحيان من حيث العلاقة بالاختطاف والتجنيد والاستعباد الجنسي والزواج القسري في حالات الأسر. وغالبا ما يُنظر إلى هؤلاء الناجيات على أنهن ينتمين إلى جماعة مسلحة، ويُستبعدن بالتالي من الشبكات المجتمعية ويسقطن في براثن الفقر.

16 - ولا تزال وصمة العار التي يعاني منها ضحايا العنف الجنسي تؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، لا يزال العنف الجنسي يفكك الروابط والشبكات الأسرية. وفي أعقاب الهجمات، أُلقي اللوم على الضحية، بحيث واجهت الناجيات والناجون الرفض من أزواجهم وأفراد أسرهم. وفي العراق وموزامبيق، أعاقت الوصمة الاجتماعية

والأعراف الاجتماعية الضـــارة إعادة إدماج المختطفين الســـابقين العائدين وأطفالهم. وفي الجمهورية العربية السورية وليبيا، غالبا ما يُفترض أن النساء المحتجزات وقعن ضحايا للاغتصاب الذي تنجم عنه وصمة عار شـــديدة، قد تؤدي إلى تعرضـــهن للنبذ من قبل الأســـر والمجتمعات المحلية. وفي مالي، وفي تطور متميز، أصدر المجلس الإسلامي الأعلى فتوى تحظر العنف الجنسي، مما يشكل خطوة مهمة في التصدي للوصم.

17 - ولا يزال الإفلات من العقاب على العنف الجنســـي المتصـــل بالنزاع هو القاعدة. ويؤدي غياب المســـاءلة الرســـمية في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى التماس العدالة العرفية، الذي كثيرا ما يكون على حســـاب الناجيات والناجين، على نحو ما شـــوهد في جنوب الســـودان والصـــومال. ويتعذر على العديد من الضـحايا الوصـول إلى نظام العدالة الرسـمي بسـبب الافتقار إلى المسـاعدة القانونية والمسـافات الطويلة التي يتعين قطعها للوصـــول إلى الســـلطات المختصـــة، حيث غالبا ما تكون المخاطر الأمنية والتكاليف المرتبطة بالسـفر والإجراءات القضـائية تعجيزية. وفي كثير من الأحيان، رفض الضـحايا تقديم شـكوى بسـبب الخوف من الانتقام والوصـــم، كما لوحظ في أفغانســـتان، وجمهورية أفريقيا الوســـطى، وليبيا. وواجه المســـؤولون القضـــائيون والمحامون أيضـــا أعمالا انتقامية بســـبب جهودهم للتحقيق في العنف الجنســـي المتصـــل بالنزاع وملاحقة مرتكبيه قضـائيا، على نحو ما أُفيد به في ميانمار. وفي سـابقة هي الأولى من نوعها على مسـتوى العالم، نجحت محكمة وطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إجراء الملاحقة القضـــائية فيما يتعلق بجريمة الحمل القسري، ونتج عن ذلك إدانة زعيم فصيل سابق من جماعة ماي ماي رايا موتومبوكي والحكم عليه بالســجن مدى الحياة لارتكابه جرائم ضــد الإنســانية، في أيار/مايو 2023. وفي كولومبيا، فتح الجهاز القضـــائي الخاص من أجل الســـلام رســـميا القضـــية الكلية 11 في أيلول/ســـبتمبر 2023 للتحقيق في العنف الجنســـي والجنســـاني المرتكب على أســـاس الميل الجنســـي أو الهوية الجنســـانية في ســـياق النزاع بين القوات المسـلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشـعبي والجهات الفاعلة التابعة للدولة، سـواء ضـد المدنيين أو داخل صـــفوف كلا الطرفين. وفي جمهورية أفريقيا الوســـطى، أصـــدر الرئيس فوســـتان أركانج توادير ا قانونا يمدد إجراءات المحكمة الجنائية الخاصـــة حتى عام 2028، في حين أيدت دائرة الاســـتئناف إدانة قائد الجماعة المســـلحة، حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، في عام 2022 بتهمة الاغتصـــاب الذي ارتكبه مرؤوســـوه على أســـاس مســـؤولية القيادة (انظر S/2023/413). ودعما للعدالة التعويضـــية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنشأ الرئيس فليكس - أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو صـندوقا للتعويضـات يتماشـى مع قانون اعتمد في عام 2022 لضـحايا العنف الجنسـي المتصـل بالنزاع، يقضـي بتخصـيص 11 في المائة من عوائد التعدين للصـــندوق. وفي العراق، وافقت الحكومة على الإفراج عن 12 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات، الذي تمت بموجبه الموافقة على 600 1 طلب تعويض لنســاء وأطفال أيزيديين، فضــلا عن نســاء من التركمان والشــبك ونســاء مســيحيات احتجزن من قبل تنظيم داعش. وقد بدأت غالبية الناجيات والناجين في تلقي مدفوعات شـــهرية. وفي غواتيمالا، وبمناســـبة الاحتفال بالذكرى الســنوية الثامنة لصــدور الحكم التاريخي في قضــية ســيبور زاركو، الذي قضــى بمنح تعويضــات لإحداث تحول في حياة ضـحايا العنف الجنسـي المتصـل بالنزاع، أعلنت حكومة البلد يوم 26 شـباط/فبراير يوما وطنيا لضـحايا العنف الجنسـي، وكذا ضـحايا الاسـتعباد الجنسـي والاسـترقاق المنزلي، والتزمت بضـمان تنفيذ الحكم بمشاركة كاملة من الناجيات.

18 - وبشكل عام، ظل مستوى امتثال أطراف النزاع للقواعد الدولية الواجبة التطبيق منخفضـا على الرغم من الإطار القوي الذي وضـــعه مجلس الأمن موضـــع التنفيذ منذ عام 2008، بما في ذلك من خلال قراراته

1888 (2009) و 1960 (2010) و 2106 (2013) و 2331 (2016) و 2467 (2019). وإن أكثر من 70 في المائة من الأطراف المدرجة أسماؤها في هذا التقرير هي من الجهات المتمادية في ارتكاب الجرائم، مما يعني أنها ظهرت في مرفق التقرير لمدة خمس سنوات أو أكثر دون اتخاذ إجراءات علاجية أو تصحيحية. ولتعزيز الامتثال والمنع، من الأهمية بمكان تعزيز الاتساق بين القوائم المرفقة بالتقارير السنوية للأمين العام والممارسة المتبعة في لجان الجزاءات فيما يتعلق بإدراج الأسماء في القوائم وتحديد الأطراف الخاضعة لتدابير الجزاءات. والجدير بالملاحظة أن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي حددت أربعة أفراد إضافيين في عام 2023، ترد أسماؤهم أيضا في مرفق هذا التقرير، لقيامهم بأنشطة مختلفة تهدد السلام والأمن والاستقرار في هايتي، بما في ذلك الاغتصاب والقتل والاختطاف طلبا للفدية. ومن ناحية أخرى، انتهت ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي وأنهي نظام الجزاءات ذو الصلة، فأُزيلت فرصة سانحة حيوية لجمع المعلومات والتعامل مع الأطراف بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وفي عام 2023، في أعقاب اندلاع النزاع في السودان وورود تقارير مقلقة عن العنف الجنسي، واصل ممثلي الخاص التعامل مع الأطراف المدرجة أسماؤها في هذا التقرير، ولا سيما مع قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، فيما يتعلق بالتدابير العاجلة لمنع العنف الجنسي وردعه ومحاسبة مرتكبيه. وفيما يخص الأطراف التي تعهدت بالتزامات، في شكل بيانات مشتركة أو أحادية الجانب أو أطر للتعاون، لا يزال مستوى التنفيذ محدودا. عير أنه تم ملاحظة بعض التطورات المشجعة؛ ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، مدد الرئيس خطة العمل الوطنية لمنع العنف الجنساني المتصل بالنزاع والتصدي له حتى عام 2026. وفي كولومبيا، استمرت الأعمال التحضيرية، بدعم من الأمم المتحدة، لإطلاق أول خطة عمل وطنية بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، تضمنت ركيزة محددة بشأن الحماية، بما في ذلك الحماية من العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

19 - وإن تحويل ديناميات السلطة المجنسنة فيما يتعلق بوقف إطلاق النار والعمليات السياسية وإصلاح قطاع الأمن وتحديد الأسلحة أمر أساسي لردع العنف الجنسي. واستمرار التركيز مطلوب بصفة خاصة في المشاركة السياسية والدبلوماسية من أجل التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع في سياق مفاوضات واتفاقات السلام وكفالة إدراج العنف الجنسي بوصفه عملا محظورا في أطر تعريف ورصد اتفاقات وقف إطلاق النار. وفي كولومبيا، في حين أن من المشجع أن بروتوكولات وقف إطلاق النار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني وهيئة الأركان العامة المركزية، وهي جماعة منشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي سابقا، تتضمن أحكاما تدعو إلى حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني، فإنها لا تحظر بعد العنف الجنسي على وجه التحديد. وتنطوي برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإدارة الأسلحة والحد من العنف المجتمعي المراعية للمنظور الجنساني والشاملة للجميع على إمكانية التصدي للعنف الجنسي. غير أنه يجب بذل المزيد من الجهود لكفالة التدقيق في سجلات المقاتلين السابقين قبل التحاقهم بالقوات المسلحة وقوات الأمن الوطنية، سعيا على استبعاد الأفراد المشتبه فيهم بشكل موثوق أو المدانين بارتكاب جرائم عنف جنسي، لأن ذلك أمر بالغ الأهمية لتعزيز ثقة الجمهور في المؤسسات الوطنية. ويلزم اتباع نهج محددة السياق نظرا لمحدودية القدرة المؤسسية، كما يتضح من القانون المنشئ لقوة احتياطية جديدة لدعم القوات المسلحة الكونغولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حين يمنع القانون أفراد الجماعات المسلحة المدانين بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من الانضمام، فإنه بالنظر إلى انخفاض معدل الإدانة في البلد، لا سيما فيما يتعلق بأفراد الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، يظل المتورطون في تلك الانتهاكات الجسيمة مؤهلين للانضمام.

20 - وصكوك تحديد الأسلحة ونزع السلاح أدوات حاسمة للمنع. وبموجب معاهدة تجارة الأسلحة (2013)، يجب على الدول الأطراف، قبل الإذن بتصدير الأسلحة، أن تجري تقييما شاملا للمخاطر المحتملة لتصدير الأسلحة، بما في ذلك إمكانية استخدام الأسلحة لارتكاب أو تيسير ارتكاب أعمال العنف الجنساني الخطيرة أو أعمال العنف الخطيرة ضد النساء والأطفال. وفي عام 2023، التزمت الدول بأن تنظر، في النظم الوطنية لمراقبة نقل الذخيرة التقليدية، في خطر استخدام الذخيرة المحولة وجهتها لارتكاب العنف الجنساني من خلال اعتماد الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها (انظر القرار 47/78 و الوثيقة A/78/111). وبصورة إجمالية، يجب مواصلة هذه الجهود، مع زيادة التركيز خلال الفترات الانتقالية من أجل ضمان حماية المدنيين، بما في ذلك من العنف الجنسي، ومنع تكرار هذه الجرائم.

ثالثا - العنف الجنسي في البيئات المتضررة من النزاعات

أفغانستان

21 - في عام 2023، قامت سلطات الأمر الواقع المتمثلة في حركة طالبان بمحو وجود النساء والفتيات فعليا من الحياة العامة واستمر التعذيب النفسي والجسدي وسوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي، في مرافق الاحتجاز (انظر A/78/338). وتلقى المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان والفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات تقارير موثوقة عن تعرض المتظاهرات للضرب، والاعتقال والاحتجاز بشكل تعسفي، وقد تعرضن للعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، الذي يرقى في كثير من الأحيان إلى مستوى التعذيب، على أيدي أعوان طالبان الذين يسعون للحصول على معلومات عن منظمي المظاهرات (A/HRC/53/21 و A/HRC/55/80). وظل من الصعب الحصول على البيانات بسبب عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين والخوف من الأعمال الانتقامية، اللذين تفاقما بسبب تفكيك آليات الحماية والوقاية في السنوات السابقة، بما في ذلك المحاكم الخاصة لمقاضاة مرتكبي العنف ضد المرأة والملاجئ. وفي عام 2023، تحققت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من حوادث العنف الجنسي التي ارتكبت ضد ست نساء، بما في ذلك الاغتصاب ومحاولة الاغتصاب، وكلها تورط فيها مسؤولون بحكم الأمر الواقع من طالبان. وفي إطار رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، تحققت الأمم المتحدة من الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي التي ارتكبتها سلطات الأمر الواقع وجناة مجهولو الهوية ضد ست فتيات وستة فتيان. وتفاقمت الحواجز القائمة منذ فترة طويلة أمام توثيق العنف الجنسي المتصل بالنزاع، التي كانت حواجز كبيرة بالفعل بسبب وصمة العار والمخاوف من الانتقام، في أعقاب القيود المفروضة على التنقل واستبعاد المرأة من قطاعي العدالة والأمن. وتشير تقارير موثوقة إلى أن معظم الناجيات والناجين لا يقدمون شكاوى رسمية، في حين استمر الاعتماد على الآليات التقليدية لتسوية المنازعات، التي تعطي الأفضلية لشرف الأسرة على حساب حقوق الضحايا. وعلاوة على ذلك، فإن المرسوم الذي أصدرته سلطات الأمر الواقع لحظر الزواج بالإكراه غير فعال نظرا لمناخ الإفلات من العقاب السائد. وأدت القيود الصارمة المفروضة على النساء الأفغانيات العاملات في الأمم المتحدة والحظر المفروض على النساء العاملات في المنظمات غير الحكومية إلى زيادة خطر عدم وصول المعونة إلى النساء، بمن فيهن الناجيات. واستمر قمع الحيز المدني مع استهداف المنظمات الداعمة لحقوق الإنسان بشكل متزايد، بما في ذلك على الإنترنت، أو إغلاقه قسرا. وفي مواجهة هذه التحديات، عززت الأمم المتحدة تقديم خدمات الدعم الصحي والنفسي الاجتماعي للنساء والفتيات المعرضات للخطر.

التوصية

22 - أدعو سلطات طالبات القائمة بحكم الأمر الواقع إلى احترام وحماية وإعمال حقوق وحريات النساء والفتيات الأفغانيات، بما في ذلك حصولهن بصورة كاملة ومتساوية على فرص التعليم والعمل والمشاركة في جميع مجالات الحياة العامة والسياسية. وأحث سلطات الأمر الواقع على كفالة قدرة مقدمي الخدمات الإنسانية على أداء عملهم بأمان وفعالية، بما في ذلك تقديم الخدمات للتصدي للعنف الجنساني.

جمهورية أفريقيا الوسطى

23 - في عام 2023، استمرت الهجمات ضد المدنيين، بما في ذلك العنف الجنسي، في سياق العمليات العسكرية والتوغلات التي قامت بها الجماعات المسلحة، لا سيما في محافظات مبومو العليا ومبومو وفاكاغا، مما أدى إلى موجات من النزوح. واستخدمت الجماعات المسلحة، بما فيها الجهات الموقعة على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى (2019)، العنف الجنسي للسيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية والتجارة. واستمر العنف المرتبط بالترحال الرعوي، بما في ذلك العنف الجنسي. ويسيطر بعض الجماعات المسلحة على ممرات الترحال الرعوي المربحة، مما يعرض النساء والفتيات العاملات في الحقول المجاورة للخطر، في حين يكون فيه الرعاة مدججين بالسلاح، مما يفاقم خطر وقوع أعمال عنف جنسي. وفي محافظة نانا - مامبيري، تعرض التجار من الذكور والإناث عند نقاط التفتيش غير القانونية التي تستخدمها الجماعات المسلحة لغرض الابتزاز، للتعري القسري والتفتيش الجسدي الحميم. وفي عام 2023 وثقت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى 290 حالة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، تضررت منها 127 امرأة و 160 فتاة وثلاثة رجال، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 51 في المائة مقارنة بعام 2022. وشملت الحوادث الاغتصاب ومحاولة الاغتصاب والاغتصاب الجماعي والاستعباد الجنسي والزواج القسري والتعري القسري. وكانت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار من جهة والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى من جهة أخرى، وكلتاهما وقعتا على الاتفاق السياسي، الجهتين الرئيسيتين اللتين ارتكبتا هذه الأعمال. وتورط مقاتلو حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار في العديد من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي وقعت بين عامي 2021 و 2023 في مناطق من محافظة أوهام، التي لم تتمكن البعثة من الوصول إليها إلا مؤخراً لإجراء التحقيقات (انظر S/2023/769). وفي مبومو العليا، أدت الهجمات التي شنتها الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تشكيل جماعة مسلحة، يُزعم أنها تشكلت دفاعا عن طائفة الأزاندي، وهي جماعة أزاندي آني كبي غبي، التي ارتكبت بدورها أعمال عنف جنسي ضد الشعب الفولاني والمجتمع المسلم بذريعة انتمائهما المزعوم إلى الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتورطت أيضا جماعات أخرى منتسبة إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، ولا سيما ميليشيات "أنتي بالاكا". وسجل مقدمو الخدمات الإنسانية كذلك 179 2 حالة عنف جنسي تورطت فيها جماعات مسلحة. وافترض أن أفرادا من قوات الأمن الوطنية تورطوا في 177 حالة. وتورط أيضا في بعض الحالات أفراد أمن آخرون.

24 - واتخذت الحكومة خطوات لتعزيز الإطار السياساتي والتشريعي الوطني. وعين الرئيس نائبة للمدعي العام معنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والاتجار بالبشر. وفي عام 2023، أُجريت في محكمة الاستئناف في بانغي، لأول مرة، المحاكمات في جميع القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي في جلسات مغلقة أو مغلقة جزئيا أمام الجمهور، وفقا لتدابير حماية هوية الضحايا والشهود (انظر S/2023/769). وعلى

الرغم من هذه التطورات، ظل الإفلات من العقاب منتشرا على نطاق واسع. وفي ضوء ذلك، زارت ممثلتي الخاصة جمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الثاني/نوفمبر للمشاركة في اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن المساءلة، مهد الطريق لوضع خريطة طريق لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز الاستجابات القضائية. وعلاوة على ذلك، التزمت الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة، بوضع خطة عمل محددة للقوات المسلحة الوطنية بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له بما يتماشى مع البيان المشترك لعام 2019، في أعقاب إدراج القوات المسلحة الوطنية في القائمة الواردة في مرفق هذا التقرير (انظر S/2022/272).

25 - وعلى الرغم من الجهود المتضافرة التي بذلتها الأمم المتحدة بالتنسيق مع السلطات الوطنية، ظلت الخدمات المتخصصة غير متاحة، خاصة في المناطق النائية أو الريفية، ولا سيما نتيجة عدم كفاية التمويل. واستمرت الثغرات التي طال أمدها في توفير المساعدة القانونية، والرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، والدعم النفسي، ومجموعات لوازم العلاج الوقائي بعد التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية لمنع انتقال الفيروس.

التوصية

26 - أدعو جميع الأطراف إلى وقف أعمال العنف الجنسي وأحثها على إعادة الالتزام بالاتفاق السياسي للسلام والمصالحة. وأرحب بالتدابير التي اتخذتها الحكومة للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما يتماشى مع البيان المشترك لعام 2019، وأحث السلطات على اعتماد خطة عمل محددة للقوات المسلحة الوطنية للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وممثلتي الخاصة. وأحث كذلك السلطات على توفير موارد كافية في الميزانية للوحدة المتخصصة المتألفة من جملة عناصر منها الشرطة والدرك للتحقيق في العنف الجنسي ضد النساء والأطفال وتقديم مساعدة جيدة متعددة القطاعات لجميع الناجيات والناجين.

كولومبيا

27 - جددت الحكومة في عام 2023، كجزء من سياستها للسلام الشامل، التزامها بالتنفيذ الكامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم الذي وقعته حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وتوصلت السلطات الوطنية إلى اتفاقين لوقف إطلاق النار من خلال محادثات السلام مع جيش التحرير الوطني وهيئة الأركان العامة المركزية؛ وقد تم تعليق الاتفاق الأخير في عام 2024. وساهم هذان الاتفاقان في الحد من العنف المميت بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة المعنية. ومع ذلك، استمر النزاع المسلح في بعض المناطق، بسبب العنف بين الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، مما زاد من مخاطر العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وفي عام 2023، سجلت الوحدة الوطنية للضحايا 668 حالة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، تضررت منها 605 نساء و 35 رجلا و 21 شخصا من ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية المتنوعة و سبع فتيات، وحدثت بشكل رئيسي في مقاطعات كاوكا وتشوكو ونارينيو. وكان من بين الضحايا 209 من الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، و 58 فردا من مجتمعات الشعوب الأصلية، و 42 شخصا من ذوي الإعاقة. وفي عام 2023، أصدر نظام الإنذار المبكر لمكتب أمين المظالم 19 تحذيرا يحدد فيها جماعات مسلحة وإجرامية، ومنها جيش التحرير الوطني، والجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وجماعة كلان ديل غولفو (المعروفة أيضا باسم جماعة الدفاع الذاتي الغايتانية لكولومبيا)، وجيش التحرير الشعبي، وجماعة إل

ترين دي أراغوا، وجماعة لاكورديرا، وجماعة لوس بونتيروس: كتلة ميتا/محررو بيتشادا، باعتبارها مصادر للتهديدات بالعنف الجنسي، والتجنيد القسري، والاتجار بالبشر في سياق النزاعات الإقليمية بين الجماعات المسلحة. وكانت الشرطة والقوات المسلحة الوطنية ضالعة أيضا في حالات عنف جنسي متصل بالنزاع. وفي عام 2023، وثقت الأمم المتحدة ادعاءات، شملت الاغتصاب والاعتداء الجنسي والتعري القسري والاستعباد الجنسي والزواج القسري والحمل القسري والإجهاض القسري، وتضررت فيها 76 امرأة و 62 فتاة وتسعة أشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأربعة فتيان وثلاثة رجال، مما يشكل زيادة تربو على ثلاثة أضعاف قياسا إلى الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن بين الناجيات والناجين، كان 3 في المائة فنزويليين، مما يدل على المخاطر المستمرة التي تواجهها النساء والفتيات اللاجئات والمهاجرات، لا سيما في مقاطعتي ريسارالدا وغوانيا، وكذلك في منطقة الحدود مع بنما. ومما يدعو إلى القلق بوجه خاص أن الأطفال شكلوا أكثر من 40 في المائة من الضحايا، وكان معظمهم من الفتيات. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تعزيز برامج إعادة الإدماج، ظهرت تقارير عن ارتكاب أعمال عنف جنسي ضد المقاتلات السابقات في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وبناتهن في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج.

28 - ودعما لجهود العدالة الانتقالية، زارت الممثلة الخاصة كولومبيا في أيار/مايو 2023، وشددت على الحاجة إلى فتح تحقيق خاص في جرائم العنف الجنسي، بعد الاستماع مباشرة إلى الناجيات والناجين يتحدثون عن تحدياتهن فيما يتعلق باللجوء إلى العدالة والحصول على التعويضات. وفي تموز/يوليه، أصدر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام استنتاجاته الأولى بشأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، ضد أعضاء سابقين من المستوى المتوسط في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وأحد كبار القادة. وفي أيلول/سبتمبر، افتتح الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام رسميا القضية الكلية 11. وفتح مكتب المدعي العام 71 دعوى جنائية جديدة تتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وقدمت الوحدة الوطنية للضحايا تعويضات إلى 699 ضحية. وساعد المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة 22 طفلا تعرضوا للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وحتى عام 2023، ظل تنفيذ الحكم التاريخي الصادر في عام 2021 عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن الاختطاف والعنف الجنسي المرتكبين ضد الصحفية جينيث بيدويا ليما متفاوتا، إذ إن عددا من الأحكام لا تزال معلقة، ومنها إنشاء صندوق مخصص لحماية الصحفيين. وفي إطار السياسة الجديدة المتعلقة بالأمن والدفاع والتعايش بين المواطنين المعتمدة في آذار/مارس 2023، التزمت الحكومة بمنع ارتكاب العنف الجنسي والجنساني من جانب قوات الدولة من خلال تعزيز آليات الإبلاغ عن هذا العنف.

29 - ولا تزال هناك حواجز متعددة تحول دون الإبلاغ عن الاعتداءات والحصول على الخدمات، ولا سيما الوجود المحدود للدولة في المناطق الريفية، وانعدام الثقة في نظام العدالة، والخوف من الانتقام بسبب عدم وجود آليات حماية فعالة للناجيات والناجين وأسرهم وممثليهم. وخدمات الصحة العقلية والجنسية والإنجابية محدودة في المناطق الريفية، مما أثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات الكولومبيات المنحدرات من أصل أفريقي وعلى نساء وفتيات الشعوب الأصلية. ولا تزال الناجيات والناجون الذين هاجروا من جمهورية فنزويلا البوليفارية يواجهون صعوبات في الاعتراف بهم كضحايا للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، مما يحد من إمكانية حصولهم على المساعدة.

التوصية

30 - أثني على حكومة كولومبيا لما تبذله من جهود لوضع خطة العمل الوطنية الأولى بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، بالتنسيق مع ممثلي المجتمع المدني، وأحث السلطات على تضمينها تدابير تنفيذية ممولة من الميزانية للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع والتعجيل بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية في اتفاق السلام لعام 2016. وأرحب بالافتتاح الرسمي للقضية الكلية 11 من جانب الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، وأحث على المشاركة الآمنة للمنظمات النسائية وممثلي الضحايا والناجيات والناجين في جميع مراحل العملية. وأدعو كذلك الأطراف إلى إدراج أحكام محددة في اتفاقات وقف إطلاق النار تهدف إلى حظر العنف الجنسي وإلى الرصد الصارم للامتثال من خلال آليات الرصد والتحقق.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

31 - ساء الوضع الأمني والإنساني في عام 2023 في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب تصاعد النزاع المسلح والعمليات العسكرية والانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما فاقم مخاطر العنف الجنسي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وضعت الحكومة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الصيغة النهائية لخطة شاملة مشتركة لفض الارتباط، من أجل الانسحاب التدريجي والمسؤول والمستدام للبعثة. وشمل التخطيط الانتقالي تقديم الدعم لتعزيز قدرة الحكومة على التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع في ضوء استمرار أنماط هذا العنف في الجزء الشرقي من البلد.

32 - وضاق تدريجيا حيز عمل الأمم المتحدة لرصد العنف الجنسي المتصل بالنزاع في البلد بسبب تصاعد النزاع والتحديات الطويلة الأمد فيما يتعلق بالإبلاغ عن هذا العنف والحصول على الخدمات، بما في ذلك الخوف من الانتقام ومحدودية الهياكل الأساسية. وعلى الرغم من هذه التحديات، وثقت البعثة 733 حالة في عام 2023، شملت أعمال اغتصاب واغتصاب جماعي واستعباد جنسي وزواج قسري، مصحوبة بعنف بدني شديد، وتضررت منها 509 نساء و 205 فتيات و 18 رجلا وفتى واحد. ومن هذا المجموع، كانت 88 حالة أبلغ عنها حالات وقعت في السنوات السابقة. ونُسبت غالبية الحالات (556 حالة) إلى جماعات مسلحة غير تابعة للدولة. وكانت الجهات التابعة للدولة مسؤولة عن الحالات الـ 177 المتبقية، منها 153 حالة ارتكبتها القوات المسلحة، وزادت نسبة الضحايا فيها من النساء عن 50 في المائة؛ و 19 حالة ارتكبتها الشرطة الوطنية الكونغولية؛ و 5 حالات ارتكبتها جهات أخرى تابعة للدولة. ووقعت الحالات التي ارتكبتها القوات المسلحة أساسا في سياق العمليات العسكرية الجارية في إيتوري وكيفو الشمالية وشملت الاستعباد الجنسي. واستمر ضلوع الشرطة الوطنية في حوادث اغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي، وقع بعضها في أماكن احتجاز.

33 - وارتكبت أعمال العنف الجنسي في الغالب أثناء غارات على قرى انتقاما من التعاون المتصوَّر مع الجماعات المسلحة الغريمة أو مع قوات الدولة. وتورطت في ما مجموعه 71 حالة القوات الديمقراطية المتحالفة، التي تتبع ممارسة راسخة من الاستعباد الجنسي، يشرف عليها القادة (انظر S/2023/990)، حيث تُختطف النساء والفتيات ويجبرن على الزواج من أعضاء الجماعة، وينجم عن ذلك حالات حمل نتيجة التعرض للاغتصاب. وتورطت في 34 حالة أخرى فصائل جماعة نياتورا المسلحة، في حين نُسبت 67 حالة أخرى إلى عناصر حركة 23 مارس. وفي إيتوري، ظهرت علامات الاغتصاب على جثث الضحايا الإناث

التي أفيد بأنهن قتلن على أيدي عناصر التعاونية من أجل تنمية الكونغو، في حين أفيد بأن أعضاء جماعات مسلحة أخرى، منها ميليشيا زائير وجماعة تشيني يا تونا، اغتصبوا نساء وفتيات ثم أعدموهن. وفي كيفو الجنوبية، اغتصب عناصر من جماعة نغومينو المسلحة نساء اغتصابا جماعيا، ثم جرى تشويه بعضهن وقتلهن. واستُهدفت مدافعات ومدافعون عن حقوق الإنسان، بمن فيهم نساء اختطفن واغتصبن على أيدي مقاتلي ماي ماي رايا موتومبوكي. وفي مقاطعتي مانييما وتنجانيقا، استخدم عناصر جماعة ماي ماي العنف الجنسي لتعزيز السيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية المربحة. وفي تنجانيقا، ارتكبت ميليشيا توا أكبر عدد من الهجمات الموثقة، ولا سيما عمليات اغتصاب جماعي خلال عمليات توغل في القرى.

34 - وفي حزيران/يونيه، اجتمعت ممثلتي الخاصة بمسؤولين حكوميين كبار لتنشيط تنفيذ البيان المشترك لعام 2013 والإضافة الملحقة به بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ولفتت الانتباه إلى الزيادة المقلقة في أعمال العنف الجنسي في مواقع النزوح وحولها، وذلك من خلال زيارة مخيم بولينغو في كيفو الشمالية، حيث أفاد مقدمو الخدمات الإنسانية بأنهم استجابوا لـ 118 1 حالة عنف جنسي في أقل من ثلاثة أشهر، ولـ 823 6 حالة إضافية في المخيمات القريبة وحولها. ودفع استمرار النزاع والفقر النساء والفتيات النازحات إلى البغاء القسري كوسيلة للبقاء على قيد الحياة، مما يسلط الضوء على الرابط بين انعدام الأمن الغذائي والعنف الجنسي. وحثت ممثلتي الخاصة الحكومة على ضمان سلامة وحماية الفارين من النزاع وفقا لالتزاماتها بحماية المدنيين بموجب القانون الدولي. وفي عام 2023، أجرت البعثة 15 بعثة مشتركة للتحقيق في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي، ودعمت تنظيم 20 محكمة متنقلة. وفي الحالات التي تنطوي على عنف جنسي متصل بالنزاع والتي رصدتها الأمم المتحدة، قامت السلطات القضائية بمقاضاة وإدانة 36 فردا من القوات المسلحة، و 11 فردا من الشرطة الوطنية، و 20 فردا من الجماعات المسلحة، و 48 رجلا مدنيا.

التوصية

35 - أحث السلطات على القيام بما يلي: التعجيل بتنفيذ الإضافة الملحقة بالبيان المشترك بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع عن طريق المضي قدما في خطط عمل كل من القوات المسلحة الوطنية والشرطة الوطنية؛ وضمان تخصيص ميزانية لصندوق التعويضات؛ وتنقيح القانون المنشئ لقوة احتياطية جديدة لدعم القوات المسلحة الكونغولية، بحيث لا يحق لمرتكبي العنف الجنسي المشتبه بشكل موثوق في ارتكابهم العنف الجنسي الانضمام إليه. وأدعو كذلك السلطات إلى توسيع نطاق التدابير الأمنية على الفور في مواقع النزوح وحولها في سبيل تعزيز الحماية والوصول إلى الخدمات.

العراق

36 - استمرت الهجمات المتفرقة التي يشنها تنظيم داعش في سياق سياسي وأمني متوتر لا يزال فيه أكثر من مليون عراقي نازحين داخليا (انظر S/2023/700)، بينما استمر ظهور حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي وقعت في السنوات السابقة. وتحققت الأمم المتحدة من العنف الجنسي الذي ارتكبه تنظيم داعش ضد 11 فتاة، اختُطفت ثلاث منهن في عام 2014 وأُنقِذن في عام 2023. أما الحالات الثماني المتبقية فقد حدثت في سنوات سابقة. وفي إطار عملية عودة المواطنين العراقيين من مخيم الهول في الجمهورية العربية السورية، عادت 765 أسرة معيشية، 70 في المائة منها أسر تعيلها نساء، إلى العراق، حيث تواجه في الغالب الوصم بسبب الاشتباه في انتمائها إلى تنظيم داعش. ووفقا لما أفادت به مديرية

شؤون الأيزيديين التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان، أُنقِذ 570 3 شخصا (024 2 طفلا و 207 1 نساء و 339 رجلا) من الأيزيديين المختطَفين الذين يُقدر عددهم بـ 417 6 شخصا، في حين لا يزال 847 2 شخصا في عداد المفقودين. غير أن هذه الأرقام لا تشمل الجماعات المتضررة الأخرى، مثل التركمان أو الشبك. وفي عام 2023، قدمت الناجيات والناجون من العنف الجنسي المتصل بالنزاع ومنظمات حقوق الإنسان إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقارير عن الاحتياجات المتعلقة بالحماية والمأوى لما يصل إلى 40 ناجية وناجيا، ومنهم نساء وفتيات من العرب السنة، التي نتجت عن التهديدات من أفراد أسرهم ومجتمعاتهم المحلية بسبب انتمائهم المتصور إلى تنظيم داعش، مما يدل على التحديات المتمثلة في الوصم والنبذ التي تعيق إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

37 - وفي حزيران/يونيه 2023، وافقت الحكومة على الإفراج عن 12 مليون دولار لتنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات، الذي حظي بموجبه 600 1 طلب للتعويض بالموافقة لفائدة نساء وأطفال أيزيديين، وكذلك لفائدة نساء من التركمان والشبك ونساء مسيحيات احتجزن من قبل تنظيم داعش. وبدعم من الأمم المتحدة، وضعت المديرية العامة لشؤون الناجيات التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية الاتحادية اتفاق تعاون مع المنظمات غير الحكومية العراقية لإنشاء نظام إحالة للناجيات، تمكنت من خلاله أكثر من 60 ناجية من الحصول على خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي. وواصل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام توثيق جرائم تنظيم داعش. وخلص تحقيق متعمق عن العنف الجنسي الذي ارتكبه تنظيم داعش ضد النساء والفتيات في العراق في الفترة من عام 2014 إلى عام 2017 إلى أن الاستعباد الجنسي للنساء والفتيات الأيزيديات اللواتي لا تتجاوز أعمارهن تسع سنوات والقتل المنهجي للرجال والفتيان هي أعمال قد ترقى إلى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وعلاوة على ذلك، وجد فريق التحقيق أن أعمال الاستعباد الجنسي و/أو الزواج القسري المرتكب ضد النساء والفتيات المسيحيات والتركمانيات الشيعة والسنيات، بالإضافة إلى قتل الرجال والفتيان، هي أعمال قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وفي عام 2023، مدد مجلس الأمن ولاية فريق التحقيق لمدة عام واحد فقط، مما أثار الشواغل في أوساط منظمات المجتمع المدني حول الكيفية التي ستستخدم بها المعلومات المجمعة لمساءلة تنظيم داعش على الجرائم الفظيعة، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، عندما تنتهي ولاية الفريق.

التوصية

38 - أثني على الحكومة لما أحرز من تقدم في تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات وأدعو إلى إزالة وثائق التحقيق الجنائي من شروط الإثبات في إجراءات تقديم الطلبات. وأدعو السلطات إلى إعمال التشريعات المعلقة بشأن حماية الطفل لضمان حصول جميع الأطفال على هوية قانونية بغض النظر عن وضعهم. وأحث كذلك الحكومة على وضع إطار قانوني محلي للتحقيق في الجرائم الدولية، بما فيها العنف الجنسي، ومقاضاة مرتكبيها والفصل فيها.

إسرائيل ودولة فلسطين[1]

39 - في صباح يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، اخترق هجوم منسق شنته حماس، وانضمت إليها جماعات مسلحة أخرى، ومدنيون مسلحون وغير مسلحين، السياج الحدودي بين إسرائيل وغزة في نقاط متعددة واستهدف بشكل عشوائي أهدافا عسكرية ومدنية متعددة، بما في ذلك قرى وطرق ومهرجانان موسيقيان. وكثيرا ما وقعت الهجمات على مدى عدة ساعات، وفي بعض الحالات، بقي عناصر مسلحون في المواقع لعدة أيام. ووفقا لمصادر رسمية، قتل ما يقرب من 200 1 شخص في مواقع متعددة؛ واختطف 253 شخصا من إسرائيل، وحتى شباط/فبراير 2024، لا يزال 134 منهم محتجزين في غزة.

40 - وقاد ممثلي الخاص زيارة رسمية إلى إسرائيل، بناء على دعوة من الحكومة، يدعمه فريق من الخبراء التقنيين، في الفترة من 29 كانون الثاني/يناير إلى 14 شباط/فبراير 2024، لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي أفيد بأنه ارتكب خلال هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر الإرهابية وفي أعقابها على أيدي حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة، والتحقق من هذه المعلومات. ولم تستخلص البعثة، التي لم تكن ذات طابع تحقيقي ونظرا لمدتها المحدودة، استنتاجات بشأن إسناده إلى جماعات مسلحة محددة أو تحديد مدى انتشار حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع أثناء هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر وبعدها. ويتطلب اتخاذ قرار من هذا القبيل إجراء تحقيق كامل.

41 - ووفقا لتقرير بعثة ممثلي الخاص، واستنادا إلى المعلومات التي تم جمعها، "هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع وقع خلال هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر في مواقع متعددة على أطراف غزة، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي، في ثلاثة مواقع على الأقل": موقع مهرجان نوفا الموسيقي والمناطق المحيطة به، والطريق 232، وكيبوتس رعيم. و "في مهرجان نوفا الموسيقي والمناطق المحيطة به، هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن حوادث عنف جنسي متعددة وقعت مع تعرض الضحايا للاغتصاب و/أو الاغتصاب الجماعي ثم تم قتلهم". و "هناك روايات أخرى لأفراد شهدوا حادثتين على الأقل من حوادث اغتصاب جثث النساء". و "على الطريق 232، تصف معلومات موثوقة تستند إلى روايات شهود حادثة اغتصاب امرأتين من قبل عناصر مسلحين". ويذكر تقرير البعثة أيضا أنه "في كيبوتس رعيم، تحقق فريق البعثة كذلك من حادثة اغتصاب امرأة خارج ملجأ واق من القنابل" وأنه "عبر مختلف مواقع هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر، وجد فريق البعثة أنه تم انتشال عدة جثث عارية تماما أو عارية جزئيا من الخصر إلى أسفل - معظمها من النساء - وأيدي أصحابها مقيدة وأطلقت عليهم النار عدة مرات. وفي كثير من الأحيان في الرأس". وفي حالة الطريق 232، لوحظ نمط مماثل، شمل أيضا جثث بضعة رجال. "وإن كان الأمر يتوقف على الظروف، فإن مثل هذا النمط من تجريد الضحايا من الملابس وتقييدهم قد يشير إلى بعض أشكال العنف الجنسي". وفيما يتعلق بالرهائن التي تم أخذها إلى غزة، "تلقى فريق البعثة معلومات واضحة ومقنعة بأن العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، والتعذيب الجنسي، والمعاملة الوحشية واللاإنسانية والمهينة، وقع ضد بعض النساء والأطفال أثناء احتجازهم ولديها أسباب معقولة للاعتقاد بأن العنف قد يكون مستمرا" (S/2024/217).

42 - وفيما يتعلق بالضفة الغربية المحتلة، أكدت المعلومات التي تحققت منها الأمم المتحدة أيضا التقارير التي تفيد بأن عمليات اعتقال واحتجاز النساء والرجال الفلسطينيين من قبل قوات الأمن الإسرائيلية

(1) الإشارة إلى حالة بعينها لا تشكل حكما قانونيا على الحالة، كما أن الإشارة إلى طرف من غير الدول لا تغير من مركزه القانوني.

في أعقاب هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر كانت مصحوبة في كثير من الأحيان بالضرب وسوء المعاملة والإذلال، بما في ذلك أعمال الاعتداء الجنسي، مثل ركل الأعضاء التناسلية، والتهديد بالاغتصاب، وجعل المحتجزين الذكور عراة تماما أو نصف عراة (انظر A/HRC/55/28). وعلاوة على ذلك، ووفقا لكيانات الأمم المتحدة، ظهرت في غزة، بعد وقت قصير من بدء العمليات البرية التي تقوم بها قوات الدفاع الإسرائيلية، تقارير عن احتجاز جماعي مزعوم للنساء والرجال والأطفال الفلسطينيين، تفاقمه أشكال متعددة من العنف الجنسي، مماثلة لتلك التي تم التحقق منها في الضفة الغربية المحتلة.

التوصيات

43 - أدعو مرة أخرى إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، وأدعو إلى أن تعالج جميع اتفاقات وقف إطلاق النار والاتفاقات السياسية العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وأحث حماس على إطلاق سراح جميع الرهائن فورا ودون شروط وكفالة حمايتهم، بما في ذلك من العنف الجنسي. وأدعو حكومة إسرائيل إلى أن تمنح، دون مزيد من التأخير، إمكانية الوصول لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لإجراء تحقيق كامل في جميع الانتهاكات المزعومة، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، لضمان العدالة والمساءلة. وأدعو كذلك حكومة إسرائيل إلى ضمان المعاملة الإنسانية للمحتجزين مع إيلاء الاحترام الكامل لكرامتهم المتأصلة تمشيا مع القواعد والمعايير الدولية ومنح المراقبين المستقلين إمكانية الوصول دون قيود إلى مرافق الاحتجاز.

ليبيا

44 - أدى وقوع اشتباكات متفرقة في عام 2023 بين الجماعات المسلحة، وانتشار الأسلحة بشكل غير مشروع، واستمرار الانقسامات بين الجهات الفاعلة السياسية الليبية، وأوجه القصور في الحوكمة، إلى إيجاد بيئة ارتكب فيها العنف الجنسي المتصل بالنزاع في ظل إفلات الجناة من العقاب. واستخدمت العنف الجنسي جهات فاعلة تابعة وغير تابعة للدولة كأسلوب تكتيكي لإسكات الصحفيين والمحتجزين والمهاجرين والنساء (انظر A/HRC/52/83). وقد سُجل في عام 2023 العديد من حالات خطاب الكراهية القائم على نوع الجنس والتهديدات عبر الإنترنت، بما في ذلك بالعنف الجنسي، حيث استُهدفت سياسية واحدة بتهديدات بالقتل والتشهير الجنسي. وأعربت مدافعات ومدافعون عن حقوق الإنسان عن قلقهم على سلامتهم، مشيرين إلى استمرار التهديدات بالعنف الجنسي، بما في ذلك عبر الإنترنت. وفي بعض الحالات، صُورت اعتداءات جنسية ونشرت على الإنترنت، وأفيد أن إحدى الحالات وقعت في أعقاب منشورات للضحية على وسائل التواصل الاجتماعي تدين فيها جماعة مسلحة.

45 - ويسهم الخوف من أعمال الانتقام والوصم والأعراف الاجتماعية المتصلة بالشرف والعار في النقص الشديد في الإبلاغ. ويُستهدف الضحايا الذين يقررون تقديم شكاوى رسمية بالمضايقة والانتقام؛ وفي إحدى الحالات، استهدفت ضحية من قبل مدعين عامين وأفراد شرطة، وفرت الضحية بعد ذلك من البلاد. وفي عام 2023، تحققت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من خمس حالات عنف جنسي متصل بالنزاع ارتُكبت ضد ثلاث نساء واثنين من الفتيان. وتواصلت التهديدات وحوادث العنف الجنسي في مراكز الاحتجاز، التي ظلت إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إليها مقيدة بشدة. وأفيد أن مسؤولي الإصلاحيات يستغلون ظروف الاحتجاز الصعبة للإكراه على ممارسة الجنس، بما في ذلك مقابل الحصول على الغذاء. وفي سجن معيتيقة الخاضع لسيطرة جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، تشير التقارير إلى أن إكراه المحتجزين على ممارسة البغاء يجري تحت إشراف رئيس مركز الاحتجاز. ولا تزال النساء اللواتي

احتُجزن ومعهن أطفالهن بسبب انتمائهن المزعوم إلى تنظيم داعش محتجزات في سجن الكويفية العسكري وفي سجن الجديدة، حيث يتعرضن للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. وتُستهدف المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الجنس وحاملو صفات الجنسين بأعمال العنف الجنسي بما في ذلك أثناء الاحتجاز (انظر A/HRC/53/36/Add.2).

46 - وواصل المتجرون والمهربون والمسلحون ارتكاب أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع ضد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين. وهناك جهات تابعة للدولة تورطت في تلك الأعمال أيضا. وتلقت البعثة تقارير تفيد بأن النساء والفتيات النازحات يستهدفن، بالإكراه على البغاء أثناء الاحتجاز في مصراتة و/أو التعرض للانتهاك الجنسي مقابل الحصول على الغذاء. ويقوم أعضاء في جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، فضلا عن أعضاء من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بارتكاب أعمال العنف الجنسي ضد المهاجرين واللاجئين باعتباره أسلوبا تكتيكيا للسيطرة. ومعظم الناجيات من العنف الجنسي، بمن فيهن من يصبحن حوامل، يحصلن على خدمات محدودة للغاية، إن وجدت. ولا يزال الإطار التشريعي تمييزيا وهو لا يوفر أي حماية للضحايا والشهود الذين غالبا ما تهددهم الجماعات المسلحة والجهات التابعة للدولة بغية قمع الشكاوى. وعلاوة على ذلك، لم يُعتمد بعد مشروع قانون بشأن حماية المرأة من العنف. ولتعزيز المساءلة، قدمت البعثة الدعم إلى مكتب النائب العام لإنشاء إدارة لحقوق الإنسان ومركز تدريب خاص للمدعين العامين.

التوصية

47 - أدعو السلطات الليبية والجهات غير التابعة للدولة إلى منح الأمم المتحدة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية دون قيود إلى السجون ومراكز الاحتجاز ونقاط إنزال المهاجرين واللاجئين. وأدعو السلطات إلى اعتماد تشريعات بشأن مكافحة الاتجار بالبشر وبشأن حماية النساء والأطفال من العنف، وإلى محاسبة الجناة.

مالي

48 - استمرت في عام 2023 الهجمات التي تشنها الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في شمال مالي، في حين استمر العنف الطائفي، بما في ذلك العنف الجنسي، في الجزء الأوسط من البلد. وشهد النصف الثاني من العام انسحابا معجلا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مع تزايد الاشتباكات بين الجماعات المسلحة وقوات الدفاع والأمن المالية. وعلاوة على ذلك، أعلنت الحكومة الانتقالية في كانون الثاني/يناير 2024 نهاية اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر.

49 - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتهديدات أمنية متطورة، شملت هجمات مباشرة على العاملين الصحيين والمرافق والمعدات الصحية شنها عناصر جماعات مسلحة، منعوا أيضا جهود التوعية المجتمعية بشأن منع العنف الجنسي والجنساني والقضاء عليه من خلال تهديد ممثلي المجتمع المدني، ولا سيما في منطقتي تمبكتو وميناكا. وعلاوة على ذلك، فقد أعاق الانسحاب المعجل للبعثة إلى حد كبير القدرة على رصد العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وفي ضوء ذلك، سجل مقدمو الخدمات الإنسانية 158 حالة عنف جنسي متصل بالنزاع في عام 2023 تضررت منها 90 امرأة و 68 فتاة، تمثل النازحات منهن نسبة 65 في

المائة. وكانت معظم هذه الحالات حوادث اغتصاب وزواج قسري واستعباد جنسي. وسُجلت 23 حالة حمل ناجمة عن الاغتصاب المتصل بالنزاع. وكان الجناة أعضاء في جماعات مسلحة، منها الحركة العربية الأزوادية، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، والحركة الوطنية لتحرير أزواد، وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم. وفيما يتعلق بالجهات التابعة للدولة، لاحظ فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 2374 (2017) بشأن مالي اتجاها منذ عام 2022 لارتكاب أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع في موبتي من جانب قوات الدفاع والأمن المالية وأفراد الأمن الأجانب وميليشيات الدوزو (انظر S/2023/578). وفي نيسان/أبريل 2023، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريرا يبين مزاعم موثوقة بأن أفرادا في القوات المسلحة قتلوا 500 شخص، واغتصبوا 58 امرأة وفتاة خلال عملية عسكرية في مورا، وسط مالي في عام 2022. ولم تنشر الحكومة الانتقالية بعد نتائج التحقيقات في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي أعلنت فتحها في عام 2022 (انظر S/2023/21).

50 - وعملا بالبيان المشترك لعام 2019 الموقع بين حكومة مالي والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع، اعتمدت وزارة الدفاع استراتيجية جنسانية تتناول إصلاح قطاعي الأمن والعدالة من خلال خطة عمل شاملة وميزانية مخصصة. وفي عام 2023، قدمت الأمم المتحدة خدمات متخصصة إلى 190 من ضحايا الاتجار. وإضافة إلى ذلك، واصلت الأمم المتحدة دعم السلطات الانتقالية في ضمان حصول الناجيات والناجين على الخدمات المتعددة القطاعات من خلال 15 مركزا جامعا. غير أن عدة عوامل تعيق الوصول إلى هذه الخدمات، مثل المسافات الشاسعة التي تضطر الناجيات والناجين من المناطق النائية لقطعها، ونقص الوعي بالخدمات المتاحة، وانعدام الأمن على نطاق واسع، والتكاليف الباهظة المرتبطة بالإجراءات القانونية. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك ثغرات، بما في ذلك في مجال الإدارة السريرية لحالات الاغتصاب والدعم النفسي.

التوصية

51 - أحث السلطات الانتقالية على التعجيل بتنفيذ البيان المشترك والتحقيق في الحالات التي ارتكبتها القوات المسلحة الوطنية والميليشيات المجتمعية وأفراد الأمن الأجانب. وأدعو كذلك السلطات الانتقالية إلى كفالة التنفيذ الفعال لقانون جبر الضرر وكفالة إمكانية وصول الناجيات والناجين إلى الخدمات.

ميانمار

52 - زاد تقلص الحيز المدني في عام 2023 بعد استيلاء الجيش على السلطة في عام 2021، حيث ظهرت تقارير عن تفاقم أنماط الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء والرجال، والفتيات والفتيان والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وفي بعض الحالات، قُتل الضحايا، بما في ذلك خلال عمليات عسكرية نفذتها في الغالب القوات المسلحة لميانمار. وابتداء من تشرين الأول/أكتوبر، تصاعد القتال بين القوات المسلحة لميانمار وجماعات مسلحة متعددة، بما في ذلك المنظمات العرقية المسلحة وقوات الدفاع الشعبي، مما تسبب بموجة نزوح جديدة نزح فيها أكثر من 000 660 شخص بحلول كانون الأول/ديسمبر 2023. وعلى الصعيد الوطني، أجبر 2,3 مليون شخص على الفرار، مما زاد من المخاطر بما في ذلك في مواقع النزوح، حيث ظهرت تقارير عن ارتكاب قادة مخيمات وزعماء دينيين ومعلمين لأعمال عنف جنسي. وقد فر

ما يقدر بنحو 900 61 مدني إلى بلدان مجاورة. ولا يزال أكثر من 000 900 لاجئ من الروهينغيا يقيمون في كوكس بازار في بنغلاديش، حيث يزيد تفاقم الوضع الأمني، إضافة إلى تضاؤل المساعدات الإنسانية، من مخاطر الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي.

53 - وصعدت قوات مجلس إدارة الدولة من ارتكاب أعمال العنف الجنسي والجنساني على نطاق واسع ضد المدنيين (انظر A/78/527). واستمرت عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي للمدنيين على أيدي القوات المسلحة لميانمار. وأثناء السفر عبر نقاط التفتيش، واجهت النساء والفتيات ومغايرات الهوية الجنسانية ارتفاع مخاطر العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي. وفي إطار رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، تحققت الأمم المتحدة من حالات عنف جنسي طالت فتاتان وفتى واحد. وخلال الغارات على القرى والعمليات البرية، استمر ظهور تقارير عن استخدام العنف الجنسي، بما في ذلك قبل الإعدام، من جانب القوات المسلحة لميانمار والميليشيات التابعة لها، ولا سيما في منطقتي ساغاينغ وماغواي. وفي آذار/مارس 2023، دخل حوالي 100 جندي من القوات المسلحة لميانمار قرية في منطقة ساغاينغ وزعم أنهم احتجزوا قرويين وعذبوهم. وقد اختطفت ثلاث نساء وعُثر عليهن فيما بعد مقتولات وقد زرعت في أجسادهن أجسام غريبة، مما يدعم مزاعم العنف الجنسي (انظر A/HRC/54/59). وظهر عدد متزايد من التقارير عن ارتكاب العنف الجنسي من جانب قوات الدفاع الشعبي وقوات الدفاع المحلية، فضلا عن منظمات عرقية مسلحة في المناطق المدججة بالسلاح. وفي حالات الاختطاف من قبل جهات مسلحة، تلقت زوجات الرجال المختطفين مكالمات تطالبهن بالقيام بأفعال جنسية مقابل إطلاق سراح أزواجهن. وظلت ديناميات النزاع، التي تفاقمت بسبب اليأس الاقتصادي، تدفع إلى الاتجار داخل ميانمار ومن البلد وإليه، حيث تعرضت الضحايا للاغتصاب والاغتصاب الجماعي وأجبرن على الاستعباد الجنسي.

54 - ويكاد يتعذر الحصول على الخدمات الصحية والقضائية القائمة وسط تخويف واسع النطاق من جانب سلطات الأمر الواقع. وهناك مؤشرات قوية على أن معظم الحالات التي ارتكبتها أطراف النزاع لم يتم الإبلاغ عنها في سياق واجه فيه كل من الناجيات والناجين غياب آليات الإحالة الفعالة، والوصم، والخوف من الانتقام، بما في ذلك ضد أفراد الأسرة. ولردع الناجيات والناجين عن الإبلاغ عن هذه الأعمال ومنعهم من الحصول على الخدمات، عمد الجناة على ما زعم إلى تهديدهم بإبلاغ سلطات الأمر الواقع المختصة عنهم باعتبارهم منتسبين إلى حركة المقاومة. وأدى انهيار سيادة القانون إلى زيادة استخدام آليات العدالة غير الرسمية على مستوى المجتمع المحلي، في حين تشير التقارير إلى أنه في بعض الحالات كان هناك عدم رغبة في اتخاذ إجراءات في القضايا التي تورط فيها أعضاء في المنظمات العرقية المسلحة وقوات الدفاع الشعبي. وأُبلغت بعض حالات العنف الجنسي إلى حكومة الوحدة الوطنية، التي أفيد بأنها حققت في هذه الحوادث. ويتعرض مقدمو الخدمات للاحتجاز ويترددون في إعلان أنهم يعملون على منع العنف الجنساني والقضاء عليه. وتتلقى المنازل الآمنة المخصصة لضحايا العنف الجنسي الذي ارتكبه المتاجرون بالبشر المرتبطون بالقوات المسلحة لميانمار والجماعات التابعة لها تهديدات، وتجد صعوبة في توفير المأوى المناسب والأمن. وتواجه منظمات حقوق المرأة تحديات وقيودا مستمرة، في إنشاء المنظمات أو تسجيلها والحصول على التمويل. وظهرت تقارير تفيد بأن الجيش يسيطر على توزيع علاج بمضادات الفيروسات القهقرية لفيروس نقص المناعة البشرية، ويحرم الأفراد الذين يُعتقد أنهم ينتمون إلى حركة المقاومة من العلاج المنقذ للحياة.

التوصية

55 - أحث جيش ميانمار على التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2669 (2022)، والإفراج الفوري عن جميع السجناء المحتجزين تعسفا، ومحاسبة مرتكبي أعمال العنف الجنسي. وأحث الجيش كذلك على إتاحة الوصول الفوري وغير المقيد لهيئات التحقيق والإبلاغ التي تفوضها الأمم المتحدة وللجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تقدم الدعم للسكان المتضررين.

الصومال

56 - تفاقمت الأعمال العدائية المستمرة بفعل تدهور الوضع الإنساني، الناجم عن صدمات مناخية مثل الفيضانات والجفاف، وأدت إلى النزوح، مما عرض النساء والفتيات النازحات بشكل خاص للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وساهمت الصعوبات في الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب وشيوع انعدام الأمن والحماية العشائرية للجناة المزعومين في نقص كبير في الإبلاغ عن ذلك العنف. وفي عام 2023، تحققت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال من حالات عنف جنسي متصل بالنزاع، منها حالات اغتصاب واغتصاب جماعي ومحاولة اغتصاب، كانت ضحيتها 24 امرأة وست فتيات، معظمهن من النازحات. وفي إطار رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، تحققت الأمم المتحدة من حوادث اغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي تعرضت لها 231 فتاة. وغالبا ما يهاجم الجناة الفتيات في مناطق معزولة مثل حقول الزراعة والرعي خارج القرى. وقد ارتُكبت أعمال العنف الجنسي في سياق اختطاف 49 فتاة. ونُسبت معظم الحوادث إلى جناة مسلحين مجهولي الهوية، وكذلك إلى حركة الشباب وميليشيات العشائر وقوات الدفاع المجتمعي. وتورط في تلك الأعمال أيضا الجيش الوطني الصومالي والشرطة الوطنية الصومالية وكذلك شرطة هيرشبيلي وقوات بونتلاند وشرطة جوبالاند وشرطة ليو. وفيما يتعلق بالهجوم العسكري الذي شُن في عام 2023 ضد حركة الشباب، أبلغ مقدمو الخدمات عن زيادة مخاطر العنف الجنساني بالنسبة للفتيات، والأسر التي تعيلها نساء، والأرامل، والمطلقات، والنساء ذوات الإعاقة، والنساء والفتيات من عشائر الأقليات. وفي سياق النزاعات بين العشائر، ارتكب أفراد الميليشيات العشائرية أعمال عنف جنسي في ولاية غالمودوغ بشكل أساسي.

57 - واجتمع مسؤولون حكوميون كبار ومشرعون وزعماء دينيون وبرلمانيات في مقديشو في تشرين الأول/أكتوبر 2023 بدعم من الأمم المتحدة، ودعوا إلى سن تشريعات تعزز حماية النساء والفتيات. وفي كانون الأول/ديسمبر، وافق مجلس الوزراء الفيدرالي على مشروع قانون جديد، هو مشروع قانون جرائم الاغتصاب وهتك العرض، الذي يهدف إلى حماية جميع الأشخاص من العنف الجنسي. وفي حين يعرّف مشروع القانون الطفل بأنه شخص دون سن 18 عاما، فإن أحكاما أخرى فيه، مثل تلك التي تعرف جرائم الاغتصاب وهتك العرض، تتعارض مع القواعد والمعايير الدولية. وفي آب/أغسطس، وسعيا إلى تعزيز حماية الأطفال من العنف الجنسي، وافق مجلس الوزراء الفيدرالي على مشروع قانون حقوق الطفل، ومشروع قانون قضاء الأحداث، الذي لم يعتمد بعد. ولا تزال المساءلة محدودة، حيث نادرا ما تؤدي التحقيقات إلى الملاحقة القضائية. ففي كانون الأول/ديسمبر 2021، تعرضت فتاة للاغتصاب الجماعي والقتل، وفي حين احتُجز الجناة المزعومون، لم يُحدد موعد للمحاكمة. ولا تزال القضايا تُعالج بموجب الحير، وهو نظام عرفي لحل النزاعات لا يراعي احتياجات وحقوق الناجيات والناجين. وفي عام 2023، حصل 653 754 فردا على خدمات التصدي للعنف الجنساني، أي حوالي ضعف عدد المستفيدين الذين تم الوصول إليهم في عام

2022، بفضل زيادة الموارد المخصصة لدعم البرامج وتعزيز الجهود للوصول إلى المواقع النائية، مما يدل على أهمية الاستثمار في تقديم خدمات متخصصة شاملة للمناطق المتضررة من النزاعات والمناطق النائية. وبالتعاون مع الحكومة، دعمت الأمم المتحدة "مراكز جامعة للخدمات" توفر للناجيات والناجين الدعم الطبي والنفسي الاجتماعي الطارئ، فضلا عن المأوى المؤقت. وفي عام 2023، قدمت الأمم المتحدة الدعم الطبي والنفسي الاجتماعي إلى 115 ناجية من العنف الجنسي المتصل بالنزاع، كان قد أجبر بعضهن على الزواج من أعضاء حركة الشباب.

التوصية

58 - أحث الحكومة الفيدرالية على الإسراع في تنفيذ خطة العمل الوطنية لعام 2022 لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، التي تتضمن الأولويات المحددة في البيان المشترك لعام 2013 بشأن التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع، وعلى تخصيص موارد في الميزانية لها. وأدعو كذلك السلطات إلى اعتماد تشريعات متماشية مع القواعد والمعايير الدولية تحمي جميع الأشخاص من العنف الجنسي وتعزيز تدابير حماية النساء والفتيات، ولا سيما النازحات بسبب الأزمة الإنسانية والعمليات العسكرية المستمرة.

جنوب السودان

59 - اتسم تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان (2018) بحالات تأخير، إذ من المتوقع إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2024 قبل انتهاء الفترة الانتقالية في شباط/فبراير 2025. وبدأت القوات الموحدة اللازمة في الانتشار، وإن لم تكن هناك آلية راسخة لفحص سوابق الأفراد المشتبه فيهم بشكل موثوق أو المدانين بارتكاب جرائم عنف جنسي وإخراجهم من الخدمة. وفي خضم الأزمة الإنسانية المتفاقمة، تستخدم جميع الأطراف العنف الجنسي لمعاقبة السكان وتهجيرهم قسرا. وقد استمرت في عام 2023 عمليات الاختطاف الواسعة النطاق، وهي سمة مأساوية للنزاع. وتشير نتائج تحقيق نشرته الأمم المتحدة في عام 2023 إلى أنه في الفترة الواقعة بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2022، شنت مجموعتان منشقتان عن الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان هجمات في منطقة أعالي النيل الكبرى لطرد المعارضين، مما تسبب بالنزوح وبقتل حوالي 600 مدني، واختطاف أكثر من 250 مدنيا، واغتصاب 75 امرأة وفتاة. وزاد قرب الجيش من المدنيين من مخاطر العنف الجنسي، بما في ذلك في ولاية وسط الاستوائية، حيث أُبلغ عن حالات اغتصاب واغتصاب جماعي وغيرها من أشكال العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء والفتيات بالقرب من ثكنات قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ونقاط التفتيش ومواقع النزوح (انظر S/2023/294). وأدت الصدمات المناخية إلى زيادة التنافس على الموارد الشحيحة، مما رفع خطر العنف الطائفي، بما في ذلك العنف الجنسي. وفي إطار الإغارة على الماشية في ولاية وسط الاستوائية، ارتكب مربو الماشية عمليات قتل وعنف جنسي ضد المدنيين.

60 - وفي عام 2023، وثقت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حوادث عنف جنسي متصل بالنزاع، منها حوادث اغتصاب واغتصاب جماعي واستعباد جنسي وزواج قسري وإجهاض قسري وتعري قسري، تضررت منها 118 امرأة و 98 فتاة وأربعة رجال وفتى واحد. وتم التحقق أيضا في عام 2023 من عدد من الهجمات السابقة التي وقعت بين عامي 2020 و 2022، والتي ارتُكبت ضد 56 امرأة و 48 فتاة. وكان من بين مرتكبي هذه الأعمال جهات غير تابعة للدولة، مثل الجماعات المسلحة المنظمة والمليشيات المجتمعية. كما تورطت قوات الأمن الحكومية، حيث نُسبت الحوادث المبلغ عنها إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب

السودان (32 في المائة)، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (10 في المائة)، وجهاز الأمن الوطني (8 في المائة)، والقوات الموحدة اللازمة (1 في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، نُسبت حالات إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (5 في المائة) وإلى جبهة الخلاص الوطني (3 في المائة). وتسببت الميليشيات المجتمعية في 34 في المائة من الحوادث. ونُسبت الحالات المتبقية إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية. وارتُكبت اعتداءات في جميع الولايات ضد أفراد أو مجموعات من المدنيين، بمن فيهم أشخاص من ذوي الإعاقة ونازحون، تتراوح أعمارهم بين ستة أعوام 49 عاما، وسجل أكبر عدد في ولايات وسط الاستوائية وجونقلي وأعالي النيل. وتعرضت النساء الحوامل اللائي كن ضحايا للاغتصاب والاغتصاب الجماعي للإجهاض، وفي إحدى الحالات توفيت امرأة نتيجة للإصابات التي لحقت بها أثناء الاعتداء. واختطف أعضاء من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان نساء وفتيات وأجبروهن على الاستعباد الجنسي، قبل إطلاق سراحهن. ومع اندلاع النزاع في نيسان/أبريل 2023 في السودان، عبر حوالي 000 532 شخص فار من النزاع إلى جنوب السودان. وأبلغ العائدون الجنوب سودانيون عن حالات عنف جنسي على أيدي جماعات مسلحة، وقعت أثناء عودتهم إلى جنوب السودان.

61 - وفي أيلول/سبتمبر 2023، زارت ممثلتي الخاصة جنوب السودان واجتمعت بمسؤولين حكوميين كبار وبحثت معهم سبل تعزيز الإطار التشريعي الوطني، كما اجتمعت مع لاجئين سودانيين وعائدين من جنوب السودان، بمن فيهم ناجيات وناجون، وبحثت معهم الاحتياجات المتعلقة بالحماية. وقد أحرزت اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الخاصة بالشرطة، التي مُددت حتى عام 2025، تقدما متواضعا، ولكن محدودية الموارد والهياكل الأساسية تعوق عملها. وعلاوة على ذلك، تم تمديد خطة العمل الخاصة بالقوات المسلحة حتى عام 2026. وفي الحالات المنطوية على عنف جنسي متصل بالنزاع التي رصدتها الأمم المتحدة، أدانت المحكمة العسكرية العامة في ولاية وسط الاستوائية ثلاثة عناصر من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وأصدرت محكمة ملكال المتنقلة ومحكمة الدائرة في راجا إدانات في 5 قضايا اغتصاب و 12 قضية اغتصاب على التوالي. وفي حين تمنح المحاكم أيضا تعويضات للضحايا، فإن عدم قدرة الجناة على دفع التعويضات أو عدم رغبتهم في ذلك غالبا ما يعيقان صرف التعويضات للناجيات والناجين. وبدعم من الأمم المتحدة، ساهم نحو 50 موظفا من موظفي القضاء العسكري في نشر رسائل رئيسية تهدف إلى إنهاء العنف الجنسي ومنعه، وأصدر الجيش إثر ذلك أوامر دائمة ملزمة قانونا تحظر العنف الجنسي وسلم بطاقات بحجم الجيب للأفراد العسكريين في ياي، تتضمن رسائل تعزز هذا الحظر.

62 - ويعيق العدد المحدود من العاملين في مجال الرعاية الصحية ونقص الأدوية، بما في ذلك وسائل منع الحمل الطارئة، إمكانية الحصول على الخدمات. ونادرا ما تتمكن الناجيات من الوصول إلى مقدميها خلال فترة الـ 72 ساعة الحاسمة، عندما تكون مجموعات مستلزمات ما بعد التعرض للاغتصاب، بما في ذلك علاجات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، أكثر فعالية، وذلك بسبب عدم القدرة على تأمين النقل من المناطق النائية. وفي عام 2023، شكل تدفق اللاجئين والعائدين ضغطا إضافيا على الخدمات المحدودة أصلا.

التوصية

63 - أدعو الحكومة إلى الإسراع في تنفيذ البيان المشترك لعام 2014 وخطة العمل الخاصة بالقوات المسلحة وخطة العمل الخاصة بالشرطة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، والتحقيق في جميع

حوادث العنف الجنسي لمحاسبة الجناة بغض النظر عن رتبهم أو انتماءاتهم. وأحث الحكومة على اعتماد تشريع بشأن حماية الضحايا والشهود، تمشيا مع المعايير الدولية.

السودان

64 - في خضم أزمة سياسية وأمنية واقتصادية متعددة الأوجه، اندلع القتال في الخرطوم ومروي في نيسان/أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وسرعان ما توسع في جميع أنحاء البلاد، بعد تصاعد التوترات بشأن الانتقال السياسي (انظر S/2023/355). ومنذ ذلك الحين، ظهرت تقارير عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع في الخرطوم وفي منطقتي دارفور وكردفان. ونزح أكثر من 12 مليون شخص قسرا، ونزح منهم 8,1 ملايين منذ نيسان/أبريل 2023، وتواجه النساء والفتيات مخاطر متزايدة للتعرض للعنف الجنسي أثناء الفرار من النزاع. وأدى القصف المدفعي والقصف الجوي المكثفان إلى تدمير الهياكل الأساسية المدنية، ولا سيما المرافق الطبية، مما حد من إمكانية حصول الناجيات والناجين على الخدمات المتخصصة. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر 2023، قرر مجلس الأمن إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

65 - وفي عام 2023، وثقت الأمم المتحدة حالات عنف جنسي متصل بالنزاع، منها حالات اغتصاب واغتصاب جماعي ومحاولة اغتصاب واختطاف واتجار، ارتكبت ضد 98 امرأة و 18 فتاة ورجل واحد وفتى واحد. وقد وقعت الحوادث أساسا في ولايات الخرطوم وجنوب دارفور وشمال دارفور. وتورط رجال يرتدون زي قوات الدعم السريع في معظم الحالات، يليهم أعضاء من الميليشيات العربية التابعة لقوات الدعم السريع، ورجال يرتدون زيا مجهولا، ورجال مسلحون مجهولو الهوية. وتورطت أيضا عناصر من القوات المسلحة السودانية. ووفقا للتقارير، لم يقدم سوى جزء صغير من الضحايا شكاوى رسمية، مما يدل على انعدام الثقة في نظام العدالة، المدفوع بالإفلات من العقاب السائد والراسخ وغياب الدولة في المناطق النائية المتضررة من النزاع. وفي الخرطوم، استُهدفت بأعمال عنف جنسي نساء وفتيات عربيات وإثيوبيات وجنوب سودانيات. وتلقت الأمم المتحدة أيضا معلومات موثوقة عن اختطاف أكثر من 160 امرأة وفتاة محتجزات، بما في ذلك تقارير عن اغتصاب نساء وفتيات واحتجازهن في ظروف أشبه بالعبودية. وهناك تقارير تفيد بأن النساء والفتيات اللاتي اختطفن في ولاية الخرطوم نُقلن إلى أجزاء أخرى من السودان، ولا سيما منطقة دارفور، وهن مقيدات بالسلاسل في الجزء الخلفي للشاحنات بحسب التقارير. وفي جميع هذه الحالات تقريبا، تورطت عناصر من قوات الدعم السريع أو الميليشيات التابعة لها. وقد تكون بعض النساء والفتيات قد أكرهن على ممارسة الدعارة أو الزواج قسراً، بينما في حالات أخرى، دفعت الأسر فدية كبيرة مقابل عودة أفرادها إليها.

66 - ومنذ اندلاع القتال، ساءت الحالة الإنسانية بشكل كبير، في حين لا تزال خطة الاستجابة الإنسانية تعاني من نقص في التمويل بنسبة 80 في المائة. وهناك مخاوف من أن يتضاءل أو يختفي حيز العمل المحدود للرصد وإيصال المعونة الذي تؤمنه البعثة مع مغادرتها. وقد تلقت الأمم المتحدة تقارير موثوقة تفيد بأن مقدمي الخدمات الإنسانية الذين يدعمون الضحايا، بمن فيهم الأطباء، واجهوا تهديدات من أطراف النزاع بسبب إبلاغهم عن العنف الجنسي. وفي مواجهة هذه التحديات، قدمت المبادرات المجتمعية، التي تنهض بها المنظمات بقيادة النساء والشباب، خدمات للناجيات والناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع مباشرة في المواقع النائية من خلال مبادرات مبتكرة مثل غرف الاستجابة لحالات الطوارئ.

التوصية

67 - أدعو إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار وإلى إنشاء ممرات إنسانية لكفالة وصول الناجيات والناجين من العنف الجنسي إلى الخدمات المتعددة القطاعات. وأدعو الأطراف إلى إدماج الأحكام المتعلقة بالتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع في أي هدنة ووقف لإطلاق النار وعملية سلام في المستقبل، وكفالة المشاركة الكاملة والمجدية للمرأة في هذه العمليات. وأحث جميع الأطراف على الوقف الفوري لجميع أشكال العنف الجنسي المتصل بالنزاع ومحاسبة الجناة بما يتماشى مع إطار التعاون بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له. وأدعو الأطراف إلى تسريع التعاون مع ممثلتي الخاصة لوضع التزامات محددة ذات إطار زمني لمكافحة العنف الجنسي، ينبغي أن تشمل إصدار أوامر واضحة من خلال التسلسل القيادي، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق حتى يتسنى لمقدمي الخدمات تقديم خدمات متخصصة لمعالجة العنف الجنساني.

الجمهورية العربية السورية

68 - في عام 2023، ونتيجة لـ 13 عاما من النزاع الذي طال أمده، بلغ عدد الأشخاص الذين هم بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية حوالي 15,3 مليون شخص، نصفهم من النساء والفتيات. وأدى تصاعد الأعمال العدائية في الجمهورية العربية السورية، إلى جانب المصاعب الاقتصادية، إلى تعريض النساء والفتيات لمستويات عالية من مخاطر العنف الجنسي، لا سيما في أماكن النزوح والاحتجاز. وأبلغ شركاء الأمم المتحدة عن حالات اغتصاب ارتكبت ضد نساء وفتيات في مواقع النزوح، ولكن أيضا أثناء الاحتجاز من جانب قوات الأمن، وكذلك عن حالات اعتقال تعسفي وعنف جنسي من جانب جهات مسلحة ضد أفراد ذوي ميول جنسية وهويات جنسانية متنوعة. وجمعت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية معلومات عن أنماط للعنف الجنسي المرتكب ضد الرجال والفتيان في مرافق الاحتجاز الحكومية، بما في ذلك تقارير عن قيام الحراس بإجبار محتجزين أصغر سنا على اغتصاب محتجزين أكبر سنا وتسجيل الحادث على هواتفهم (انظر A/HRC/53/CRP.5). وفي الجزء الأوسط من الجمهورية العربية السورية، وفي خضم تفاقم حالة انعدام الأمن، قامت عصابة إجرامية باختطاف مدنيين، من بينهم نساء وأطفال، وأُفيد أن زعيم العصابة كان يستفيد من دعم شخصيات رفيعة المستوى في الوكالات الحكومية. وكان المختطفون يتعرضون للتعذيب وسوء المعاملة، بطرق منها استخدام العنف الجنسي، وذلك للضغط على أسرهم لدفع الفدية (انظر A/HRC/54/58). وفي عام 2023، أصدرت اللجنة تقارير وثقت ممارسة الاحتجاز بشكل منهجي لخنق المعارضة السياسية في شمال غرب البلد من قبل جماعة هيئة تحرير الشام الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن، بحيث أبلغ محتجزون سابقون عن تعرضهم للتعذيب والعنف الجنسي (انظر A/HRC/53/CRP.5). وعلاوة على ذلك، أُبلغت اللجنة عن وقوع حالات تعذيب ومعاملة قاسية في الجزء الشمالي من الجمهورية العربية السورية، شملت حالات اغتصاب جماعي وأشكالا أخرى من العنف الجنسي، ارتكبها أفراد في ما يسمى بالجيش الوطني السوري المعارض لانتزاع اعترافات.

69 - وظل الإبلاغ عن العنف الجنسي والجنساني ناقصا للغاية بسبب الوصم بالعار، والخوف من الانتقام، وعدم قدرة مقدمي الخدمات ومراقبي حقوق الإنسان على الوصول إلى جميع أنحاء البلد. وظلت قدرة النساء والفتيات على الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية محدودة بسبب انعدام الأمن السائد والأعراف الاجتماعية المتصلة بالشرف، فضلا عن وصم الضحايا. وعلاوة على ذلك، أدى إغلاق الأماكن

المأمونة للنســـاء والفتيات، وكذا المراكز المجتمعية، نتيجة محدودية التمويل، إلى زيادة الحد من إمكانية الحصـول على الخدمات للتصـدي للعنف الجنسـاني، لا سـيما في المناطق النائية. وفي حالات الاحتجاز، كانت إمكانية حصـول المعتقلين، رجالا ونسـاء، على الرعاية الصـحية محدودة للغاية. وكثيرا ما يفترض أن المحتجزات السابقات قد وقعن ضـحايا للعنف الجنسـي، وهو ما يعرضـهن لوصـمة عار شـديدة قد تؤدي إلى نبذهن من جانب أسـرهن ومجتمعاتهن المحلية، وفي بعض الحالات إلى ارتكاب جرائم "الشـرف" في حقهن. واسـتمر الوضـع في التدهور في مخيمي الهول وروج، حيث يُحتجز نحو 600 51 شـخص، معظمهم من النسـاء والأطفال. ويواجه الصـبية الصـغار في المخيم خطر الانفصـال عن مقدمي الرعاية لهم ونقلهم إلى مراكز احتجاز حيث يحتمل أن يتعرضـوا بدرجات عالية لمخاطر العنف الجنسـي والانتهاك الجنسـي (انظر A/HRC/53/CRP.5).

التوصية

70 - أكرر دعوتي الموجهة إلى جميع أطراف النزاع لوقف العنف الجنسـي، بما في ذلك في أماكن الاحتجاز، ومحاسـبة مرتكبيه، وتيسـير وصـول المسـاعدات الإنسـانية في جميع أنحاء البلد لكفالة توفير الخدمات المتعددة القطاعات.

أوكرانيا

71 - منذ بداية الغزو الشامل الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا في عام 2022، ما فتئت الهجمات التي تشن في شتى أنحاء البلد تسفر عن خسائر فادحة في أرواح المدنيين وعن تدمير واسع النطاق للبنى التحتية. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا 85 حالة عنف جنسي متصـل بالنزاع ضـد مدنيين وأسرى حرب، شـملت 52 رجلا و 31 امرأة وفتاة واحدة وفتى واحدا. وفي معظم الحوادث الموثقة التي وقعت لضـحايا من الذكور البالغين، اسـتخدم العنف الجنسـي كوسـيلة للتعذيب أثناء أسـرهم من قبل القوات المسـلحة الروسـية وسـلطات إنفاذ القانون الروسـية. وشـملت أعمال العنف الجنسـي المتصـل بالنزاع الاغتصـاب والتهديد بالاغتصـاب ضـد الضـحايا وأقاربهم، والصـعق بالكهرباء والضـرب على الأعضاء التناسلية، والصعق بالكهرباء على الثدي، والتهديد بالإخصاء، وتشويه الأعضاء التناسلية، واللمس غير المرغوب فيه، والتجريد القسري من الملابس، والتعري. وفي أراضـي أوكرانيا الخاضـعة لسيطرة الاتحاد الروسي، جرى توثيق أعمال اغتصـاب ضـد 6 نساء. وفي عام 2023، ذكرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا أن الأدلة التي تم جمعها تشـير إلى أن السـلطات الروسـية ارتكبت أعمال عنف جنسـي وجنسـاني ضـد النسـاء والرجال والفتيات في أوكرانيا، شـملت الاغتصـاب والتهديد بالاغتصـاب والاسـتعباد الجنسـي والتعري القسـري (انظر A/HRC/52/CRP.4). وفي تقرير نشـر في عام 2023، وجدت اللجنة أيضـا في مقاطعة خيرسـون في عام 2022 أدلة على ارتكاب أعمال الاغتصـاب والعنف الجنسـي أو التهديد بهما ضـد ضـحايا إناث تتراوح أعمارهن بين 16 و 83 عاما خلال عمليات اقتحام المنازل من قبل السلطات الروسـية (انظر A/78/540). ومن بين الحالات التي وثقتها بعثة رصـد حقوق الإنسـان، كانت هناك 10 حالات ارتكب فيها أفراد من القوات المسـلحة الأوكرانية وسـلطات إنفاذ القانون الأوكرانية جرائم، شـملت محاولة الاغتصـاب، والتهديد بالاغتصـاب، والتعري القسـري، والضـرب على منطقة الأعضـاء التناسـلية، واللمس غير المرغوب فيه، كان ضحيتها 8 رجال وامرأتان، بينهم مدنيون وأسرى حرب.

72 - وبعد التوقيع في عام 2022 على إطار التعاون بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له مع حكومة أوكرانيا، وُضعت خطة تنفيذ لترجمة أهداف الإطار إلى إجراءات ملموسة، تم تعديلها بعد ذلك لمواكبة التحديات المتطورة. ودأب فريق عامل موسع، يضم ممثلين عن الوزارات التنفيذية ذات الصلة وقطاع العدل، بالإضافة إلى المجتمع المدني وشبكات الناجيات والناجين وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، على الاجتماع بانتظام للمضي قدما في تنفيذ الخطة. ولتعزيز الدعم المقدم لجهود المساءلة الوطنية، سافرت ممثلتي الخاصة في عام 2023 إلى لفيف للتواصل مع السلطات الوطنية والجهات الفاعلة من المجتمع المدني العاملة في الخطوط الأمامية ومع الناجيات والناجين. وواصلت السلطات الوطنية التحقيق في حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، مع التزام مكتب المدعي العام باتباع نهج يركز على الناجيات والناجين وبتقديم الدعم للضحايا والشهود. وواصلت الأمم المتحدة توفير التدريب على الصعيد الوطني لصالح موظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين والمسعفين، بما في ذلك أفراد خدمات الطوارئ الحكومية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، عرض أعضاء البرلمان مشروع قانون بشأن الوضع القانوني للناجيات والناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع لغرض التداول، سعيا إلى توفير تعويضات مؤقتة عاجلة للناجيات والناجين.

73 - ومنذ بداية الغزو الشامل، سجلت الأمم المتحدة وقوع أكثر من 000 1 هجوم على الرعاية الصحية، مما زاد من تقييد إمكانية الاستفادة من الخدمات المتعلقة بالإدارة السريرية لحالات الاغتصاب. وفي ضوء ذلك، أنشأت السلطات الوطنية، بدعم من الأمم المتحدة، 11 مركزا لإغاثة الناجيات والناجين، منها مركزان متنقلان، ووضعت خريطة تفاعلية للخدمات المتاحة في جميع أنحاء أوكرانيا. وعلاوة على ذلك، واصلت الأمم المتحدة تنفيذ برامج للتصدي للعنف الجنساني في 24 إقليما، بما فيها تلك التي توجد بالقرب من خط المواجهة، وقامت برعاية خط ساخن للدعم النفسي للناجين الذكور. وفي حزيران/يونيه، اعتمدت الحكومة برنامجا وطنيا متعدد السنوات لمكافحة الاتجار بالبشر، وقدمت الأمم المتحدة الدعم لبرنامج لإعادة تأهيل الناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

التوصية

74 - أثني على حكومة أوكرانيا للتقدم الكبير المحرز في تنفيذ إطار التعاون مع الأمم المتحدة لعام 2022 للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وأحث جميع الأطراف على الوقف الفوري لأعمال العنف الجنسي، وأدعو الاتحاد الروسي إلى ما يلي: اعتماد وتنفيذ التزامات محددة وذات إطار زمني لمكافحة العنف الجنسي بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن 1960 (2010) و 2106 (2013) و 2467 (2019)؛ والتحقيق في جميع الادعاءات الموثوقة ضد أفراده؛ وإتاحة إمكانية الوصول دون عوائق لأغراض الرصد، وتوفير الخدمات والمساعدة الإنسانية في المناطق الأوكرانية الخاضعة لسيطرته. وأدعو كذلك السلطات الأوكرانية إلى تعزيز الإطار التشريعي الوطني من خلال تعديل القانون الجنائي ليشمل حكما خاصا بمقاضاة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وأحث السلطات في بلدان المنطقة التي تستضيف اللاجئين على كفالة تقديم مساعدة جيدة متعددة القطاعات للناجيات والناجين وعلى اعتماد تدابير للتخفيف من مخاطر الاتجار بالبشر الناجم عن النزاع.

اليمن

75 - في عام 2023، في أعقاب الانقضاء الرسمي لهدنة توسطت فيها الأمم المتحدة، وبينما كانت الأعمال العدائية على الخطوط الأمامية في أدنى مستوياتها منذ بداية النزاع في عام 2015، ساهمت الأزمة الإنسانية المستمرة وانهيار سيادة القانون في نشوء بيئة تتعرض فيها النساء والفتيات للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وبسبب الوصم بالعار والأعراف الأبوية المتعلقة بالشرف والخوف من الانتقام، لا يزال الإبلاغ عن جريمة العنف الجنسي ناقصا بشكل كبير. وعلى الرغم من هذه التحديات، وكجزء من رصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، تحققت الأمم المتحدة من حالات عنف جنسي كان ضحاياها 16 فتاة و 8 فتيان. ووثق فريق الخبراء المعني باليمن حالات عنف جنسي أثناء الاحتجاز ارتكبت ضد نساء ورجال وأطفال، يعزى معظمها إلى الحوثيين. واحتجزت النساء من جانب الحوثيين لأسباب شتى، منها انتماؤهن المتصور إلى أطراف معادية في النزاع، أو انتماؤهن السياسي، أو مشاركتهن في منظمات المجتمع المدني أو نشاطهن في مجال حقوق الإنسان، أو بسبب ما يسمى بـ "أفعال غير لائقة"، وتعرضن للاعتداء الجنسي، وفي بعض الحالات أُخضعن لفحوص العذرية. كما احتجز أطفال لا تتجاوز أعمارهم 13 عاما بسبب "أفعال غير لائقة"، أو لمثلية جنسية متصورة، أو لعدم امتثال أسرهم لأيديولوجية الحوثيين أو أنظمتهم. وأبلغ فريق الخبراء بوقوع حالات عنف جنسي ارتكبت ضد صبية صغار في مرافق الاحتجاز أو مراكز الشرطة، ولا سيما تقارير موثوقة تفيد بأن الصبية المحتجزين في مركز شرطة الشهيد الأحمر في صنعاء يتعرضون بانتظام للاغتصاب. وتمارس عصابات الاتجار المرتبطة بأطراف النزاع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي، ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين، ولا سيما النساء والأطفال، اللاتي يحمل بعضهن نتيجة للاغتصاب (انظر S/2023/833).

76 - ويعوق تشدد الحوثيين في الإلزام بشرط وجود المحرم، وهو شرط يقتضي أن تسافر المرأة مع فرد من الأسرة أو "وصي شرعي" من الذكور، حصول النساء والفتيات على الخدمات، بما في ذلك الصحة الإنجابية. وأدت زيادة الفصل الجنساني إلى تضييق حيز العمل لتوفير الدعم للناجيات والناجين، إلى جانب تعرض الناشطات للمضايقات الجنسانية عبر الإنترنت، لا سيما من قبل الحوثيين، وهي مضايقات تستهدف النساء المشاركات حاليا أو سابقا في السياسة أو منظمات المجتمع المدني.

التوصية

77 - أدعو جميع الأطراف إلى اعتماد وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني والمضي قدما صوب استئناف عملية سياسية شاملة للجميع. وأحث الأطراف كذلك على توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى مرافق الاحتجاز دون عوائق. وأدعو الحكومة إلى تعزيز تدابير حماية النساء، بمن فيهن النساء الناشطات سياسيا، وتوفير الخدمات المتخصصة للضحايا.

رابعا - التصدي لجرائم العنف الجنسي في بيئات ما بعد النزاع

78 - في غرب البلقان، ظلت الحماية والعدالة التعويضية للناجيات والناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع متفاوتتين. ففي البوسنة والهرسك، لا تزال التعويضات غير كافية، مع وجود شروط مختلفة تنطبق على الناجيات والناجين بحسب التشريع الساري في أماكن إقامتهم. وفي تطور إيجابي، اعتمد اتحاد البوسنة والهرسك قانونا جديدا في تموز/يوليه 2023 بشأن ضحايا الحرب المدنيين يعترف بالأطفال المولودين نتيجة

للاغتصاب المرتبط بالنزاع كفئة متميزة من الضحايا، ويمنحهم حقوقا محددة، لا سيما في مجالي التعليم والصحة. وفي جمهورية صربسكا، لا تزال رسوم المحاكم تفرض على الضحايا الذين يخسرون الدعاوى المدنية للحصول على تعويض، مما يؤدي إلى معاودة الإيذاء ويؤثر سلبا على حالتهم المالية، وهو ما يثني الضحايا عن السعي إلى التماس العدالة. وعلاوة على ذلك، انتهى في تشرين الأول/أكتوبر 2023 الموعد النهائي الذي حددته جمهورية صربسكا لتقديم الطلبات بصفة ضحية للتعذيب في زمن الحرب، مما يضيق خيارات التعويضات.

79 - وفي نيبال، من المتوقع تصنيف الاغتصاب وأشكال معينة أخرى من العنف الجنسي على أنها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، يحظر العفو عنها، وفقا لمشروع تعديلات قانون العدالة الانتقالية (S/2023/413)؛ ومع ذلك، فإن شرط إثبات طريقة الاعتداء المقصود أو المخطط له يظل عتبة عالية قد تؤدي إلى استبعاد بعض الضحايا من إمكانية البحث عن الحقيقة. وتنص أحكام أخرى على إنشاء وحدات مكرسة داخل لجنة الحقيقة والمصالحة للتحقيق في الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان وحوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وعلى إلغاء التقادم القانوني لتقديم الشكاوى المتعلقة بالعنف الجنسي. وانطلقت رسميا في أيار/مايو 2023 المرحلة الثانية من خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، بعد أن اعتمدها مجلس الوزراء في عام 2022.

80 - وفي سري لانكا، وبعد انسحاب الحكومة من المشاركة في تقديم قرار مجلس حقوق الإنسان 1/30، وبغية بلورة نهج محلي إزاء المصالحة والمساءلة، وافقت الحكومة على إنشاء أمانة مؤقتة لآلية الحقيقة والمصالحة في أيار/مايو 2023. ومع ذلك، لا تزال هناك شواغل بشأن عدم إجراء مشاورات موسعة وبشأن فعالية إنشاء لجنة تحقيق إضافية بدون الاستثمار في تدابير بناء الثقة. وفي سياق منفصل، في شباط/فبراير 2023، اعتمدت الحكومة أول خطة عمل وطنية متعددة السنوات بشأن المرأة والسلام والأمن، تضمنت التزاما برصد حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع، على الرغم من أنها لا تتناول نقطة المساءلة عن مزاعم جرائم العنف الجنسي المرتكبة في السابق.

التوصية

81 - أدعو سلطات البلدان المشرفة على عمليات العدالة الانتقالية إلى اعتماد أطر قانونية شاملة والتصديق بسرعة على التشريعات المعلقة التي تتسق مع المعايير الدولية. وأحث السلطات على وضع برامج وطنية لجبر الضرر وتمويلها بشكل كاف لتزويد الناجيات وأطفالهن، بمن فيهم أولئك الذين ولدوا نتيجة للاغتصاب المرتبط بالنزاع، بالتعويض والجبر المناسبين، وإشراك الناجيات والناجين وشبكاتهم، وكذلك ممثلي المجتمع المدني، في تخطيط وتنفيذ جميع عمليات العدالة الانتقالية، وفقا لنهج يركز على الناجيات والناجين.

خامسا - حالات أخرى مثيرة للقلق

إثيوبيا

82 - في حين أن اتفاق السلام الدائم من خلال وقف دائم للأعمال العدائية، الذي وقعته حكومة إثيوبيا والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في عام 2022، أدى إلى وقف القتال في منطقة تيغراي، استمر ورود تقارير تفيد بارتكاب أعمال عنف جنسي. واتسمت مناطق أخرى من البلاد بتصاعد الأعمال العدائية، مثل أمهرة، حيث أعلنت الحكومة الاتحادية حالة طوارئ. وفي ظل ذلك، لم تنفذ أحكام اتفاق السلام الدائم المتعلقة

بالعنف الجنسي والسلامة الإقليمية والعدالة الانتقالية، إلا جزئيا أو ما زالت معلقة. وتشير التقارير إلى أن جميع الأطراف في النزاع، بما في ذلك أفراد قوات الدفاع الوطني الإثيوبية، وقوات الدفاع الإريترية، وقوات أمهرة الخاصة وميليشيات أمهرة، وقوات تيغراي، متورطة في ارتكاب أعمال عنف جنسي متصل بالنزاع. وخلصت لجنة خبراء حقوق الإنسان الدولية المعنية بإثيوبيا، لدى تسليطها الضوء على حجم ونطاق الانتهاكات، إلى أنه في تيغراي وحدها، بين تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وحزيران/يونيه 2023، سعت حوالي 000 10 ناجية من العنف الجنسي إلى الحصول على الرعاية الصحية في مراكز جامعة للخدمات. وعلاوة على ذلك، أكدت اللجنة أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، لا سيما ضد النساء والفتيات في تيغراي، قد استمر بعد توقيع اتفاق السلام الدائم في عام 2022 (انظر A/HRC/54/CRP.3). بيد أن ولاية اللجنة أُنهيت في تشرين الأول/أكتوبر. وبالمثل، انتهت ولاية لجنة التحقيق التابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، التي أنشئت للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في منطقة تيغراي، في أيار/مايو 2023، دون إصدار تقرير. ويشكل تضاؤل الرصد الإقليمي والدولي لتلك الانتهاكات مصدر قلق في سياق يتسم بالتوترات القائمة على الهوية التي يغذيها خطاب الكراهية.

83 - وفي عام 2023، تحققت الأمم المتحدة من حالات عنف جنسي متصل بالنزاع، منها حالات اغتصاب واغتصاب جماعي، تعرضت لها 795 امرأة و 36 فتاة وثلاثة رجال وفتى واحد. ومن ذلك المجموع، وقعت 454 حالة في عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، سجل مقدمو الخدمات الإنسانية حالات طالت 370 امرأة و 192 فتاة، وقع معظمها في عام 2022. وواجهت الناجيات حالات حمل غير مرغوب فيه والعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية بسبب تعرضهن للاغتصاب، في خضم ظهور تقارير عن زيادة حالات التفكير في الانتحار. وتورط في تلك الجرائم أفراد من جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، مثل جيش تحرير أورومو/جبهة تحرير أورومو - شين، وقوات تيغراي، وميليشيا فانو/أمهرة في مناطق عفر وأمهرة وأروميا. ونُسب عدد من الحالات إلى قوات الدفاع الإريترية. كما تورطت في تلك الجرائم قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية، بالإضافة إلى شرطة أمهرة الإقليمية وقوات أروميا الخاصة. وأفادت اللجنة الوطنية لإعادة التأهيل بأن نحو 500 1 مقاتلة سابقة كن ضحايا للعنف الجنسي، وتعرضت 41 منهن لتدلي الرحم أو المهبل وأتيحت لهن إمكانية إجراء جراحة تقويمية. وتقلصت إمكانية الحصول على التقارير والخدمات بسبب القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية وانهيار النظام الصحي في تيغراي. وفي منطقة أمهرة، كانت بعض المراكز الجامعة للخدمات إما مغلقة أو تعمل بأقل من طاقتها بسبب محدودية الوصول إلى الإمدادات الأساسية، مثل مجموعات مستلزمات ما بعد التعرض للاغتصاب. وزُعم أن عاملات صحيات تعرضن للاعتداء الجنسي، بينما تعرضت مدافعات عن حقوق الإنسان للتهديد، بما في ذلك عن طريق الإنترنت.

84 - وفيما يتعلق بسياسة العدالة الانتقالية المبينة في اتفاق السلام الدائم في عام 2022، أصدرت الحكومة ورقة خيارات في كانون الثاني/يناير 2023 وأجرت مشاورات، بما في ذلك مع الناجيات والناجين. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مشاورات بشأن العدالة الانتقالية مع الناجيات والناجين والزعماء التقليديين والدينيين وممثلي المجتمع المدني في المناطق المتأثرة بالنزاع. وشدد المشاركون على ضرورة محاسبة مرتكبي العنف الجنسي، والامتناع عن منح العفو، وإصلاح المؤسسات القضائية ومؤسسات إنفاذ القانون، وتقديم الخدمات للناجيات والناجين، والمشاركة في التوعية على مستوى المجتمعات المحلية من أجل معالجة وصمة العار.

التوصية

85 - أدعو جميع الأطراف إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف الجنسي. وأحث الحكومة على تنفيذ سياسة عدالة انتقالية شاملة للجميع، تركز على الناجيات والناجين وتضمن حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، ومحاسبة الجناة والإبلاغ علنا عن هذه الإجراءات، إضافة إلى كفالة الوصول الآمن ودون تمييز إلى الخدمات المتعددة القطاعات لصالح جميع الناجيات والناجين.

هايتي

86 - في عام 2023، وفي خضم مستويات غير مسبوقة من انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي، واصلت العصابات المسلحة تعزيز سيطرتها على الأراضي من خلال الاستخدام المتعمد للقتل والاختطاف والعنف الجنسي، وهو ما تيسره سهولة الوصول إلى الأسلحة والذخيرة العسكرية المهربة من الخارج. وقد استولت العصابات على معظم أجزاء العاصمة، وأصبحت تتحكم في القدرة على الوصول إلى الموارد الأساسية، مثل المياه والغذاء والوقود والخدمات الطبية. وانتشرت بسرعة في عام 2023 أنماط وحشية للعنف المرتبط بالعصابات، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، كانت تتركز سابقا في العاصمة، فصارت تشمل مقاطعات أخرى، لا سيما مقاطعة أرتيبونيت ومقاطعة الشمال الغربي. وقام أعضاء من حركة عدالة أهلية تعرف باسم "بوا كالي" بقتل أفراد عصابات، أو أعضاء عصابات مزعومين، مما زاد من انعدام الأمن. ونزح قسرا نحو 000 200 شخص، من بينهم نساء وفتيات، ولجأ العديد منهم إلى أماكن مخصصة، مثل الكنائس والمدارس والملاعب، حيث يفتقرون إلى الخدمات الأساسية ولا يزالون عرضة لمزيد من الهجمات، بما في ذلك العنف الجنسي. وفي إطار رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، تحققت الأمم المتحدة من حالات عنف جنسي تعرضت لها 41 فتاة. وعلاوة على ذلك، سجل مقدمو الخدمات الإنسانية ما مجموعه 056 3 بلاغا لحالات اغتصاب في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر 2023.

87 - وتعرضت النساء والفتيات اللاتي يعشن في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة المتنافسة للاغتصاب الجماعي في منازلهن أو في الشوارع أثناء محاولتهن الفرار. وأكد تقرير مشترك للأمم المتحدة، نشر في شباط/فبراير 2023، أنه في غضون خمسة أيام فقط، بين 8 و 13 تموز/يوليه 2022، تعرض ما لا يقل عن 57 امرأة وفتاة للاغتصاب الجماعي من قبل أعضاء في العصابة التي تسمى "عائلة جي 9 وحلفاؤها". وفي عام 2023، أفاد فريق الخبراء المعني بهايتي أن 49 امرأة أخرى كن ضحايا لجرائم اغتصاب جماعي من قبل أفراد العصابات في بلدية سيتي سولاي (انظر S/2023/674). كما ارتكبت العصابات أعمال العنف الجنسي كأسلوب تكتيكي لإخضاع النساء والفتيات في الأحياء الواقعة تحت سيطرتها. وتعرضت بعض الضحايا للاعتداء الجنسي لرفضهن الدخول في علاقات مع أفراد العصابات. كما استخدم العنف الجنسي في سياق الاختطاف لابتزاز فدية أعلى قيمة من أفراد الأسرة. وعموما، لاحظ فريق الخبراء أن استخدام العنف الجنسي والعنف الجنساني هو أسلوب منتشر لدى معظم العصابات في هايتي وليس مجرد نتيجة لحوادث معزولة من قبل أفراد مارقين.

88 - ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية يشكل تحديا في المناطق التي تسيطر عليها العصابات. ولا تسعى معظم النساء والفتيات إلى التماس الرعاية الطبية أو الإبلاغ عن العنف بسبب انعدام الأمن السائد، وتكاليف النقل الباهظة، ووصمة العار، والخوف من الانتقام. وقد هوجمت عدة مستشفيات بالقرب من سيتي سولاي، في حين لا توجد ملاجئ طوارئ للناجيات والناجين. وفي خضم هذه التحديات، واصل

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي العمل مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ومنظمات المجتمع المدني الهايتية لإحالة الناجيات والناجين من العنف الجنسي إلى الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية الاقتصادية المتاحة، على الرغم من أن هذه الخدمات غير كافية إلى حد كبير في منطقة بورت – أو – برانس الحضرية ومحدودة للغاية في مقاطعات أخرى، ولا سيما في مقاطعة أرتيبونيت، حيث يشيع عنف العصابات.

التوصية

89 – أدعو على وجه الاستعجال المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه للاستجابتين الإنسانية والإنمائية في هايتي، مع التركيز على احتياجات الحماية الفورية لأكثر الفئات ضعفا، بما فيها النساء والفتيات اللائي نزحن بسبب عنف العصابات، مع القيام أيضا بالاستثمار في تدابير التصدي للأسباب الجذرية البنيوية لعدم الاستقرار. وأحث المجتمع الدولي على دعم السلطات لتقديم المساعدة المتعددة القطاعات لجميع الناجيات والناجين ورصد أعمال العنف التي ترتكبها العصابات والتحقيق فيها، من أجل كفالة المساءلة وجبر الضرر.

نيجيريا

90 – ظل العنف الجنسي المتصل بالنزاع يشكل شاغلا رئيسيا فيما يتعلق بحماية النساء والفتيات في شمال شرق نيجيريا في سياق يتسم بالنزاع الذي طال أمده وبعدم المساواة بين الجنسين. وفي إطار رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، تحققت الأمم المتحدة من حوادث اغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي تعرضت لها 359 فتاة وسبعة فتيان. وفي عام 2023، سجل مقدمو الخدمات الإنسانية أيضا حالات عنف جنسي، بما في ذلك حالات استعباد جنسي، تعرضت لها 296 امرأة و 211 فتاة وأربعة فتيان. وشمل الضحايا ناجيات وناجون من ذوي الإعاقة. وواصلت الجماعات المسلحة غير التابعة للدول اختطاف النساء والفتيات وتعريضهن للاغتصاب والاستعباد الجنسي، كمكافأة للمقاتلين وكعامل محفز للمجندين الجدد، في حين لجأت بعض الأسر إلى الإذعان للزواج القسري كآلية للتكيف لتجنب عمليات الاختطاف. وفي ولاية بورنو، أفيد أن أعضاء سابقين في جماعات مسلحة قاموا باستهداف أسر معيشية تعيلها نساء أو نساء عازبات وتعريضهن للاغتصاب في محيط مواقع النزوح. وواصلت الأمم المتحدة تقديم الخدمات للناجيات والناجين من خلال مراكز جامعة للخدمات في الشمال الشرقي. ومع ذلك ظلت هناك ثغرات من حيث الخدمات المتخصصة، لا سيما الافتقار إلى الملاجئ، وفيما يتعلق بالقدرة على إجراء تحقيقات جنائية. وأنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فريقا للتحقيق في ادعاءات بقيام القوات المسلحة الوطنية بعمليات إجهاض منهجية وقسرية، وعقد الفريق جلسات مغلقة. وحتى الآن، لم ينشر الفريق بعد نتائج تحقيقه.

التوصية

91 – أدعو الحكومة إلى كفالة المساءلة وتقديم التعويضات عن جرائم العنف الجنسي، بما في ذلك في قضايا مكافحة الإرهاب، وأحث الحكومة على إجراء تحقيق فعال وشفاف في مزاعم فرض الإجهاض القسري من قبل القوات المسلحة.

سادسا - التوصيات

92 - تركز التوصيات التالية على منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع، مع التشديد على عمليات وقف إطلاق النار والعمليات السياسية المراعية للاعتبارات الجنسانية والشاملة للجميع، وإصلاح قطاع الأمن، وتحديد الأسلحة، وينبغي قراءتها بالاقتران مع التوصيات المقدمة في تقاريري السابقة.

93 - **أوصي مجلس الأمن بما يلي:**

(أ) دعوة جميع أطراف النزاعات إلى الوقف الفوري لجميع أشكال العنف الجنسي المتصل بالنزاع امتثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتمكين الأمم المتحدة من الوصول دون عوائق إلى مناطق النزاع ومراكز الاحتجاز؛

(ب) دعم التعجيل بنشر مستشارين لشؤون حماية المرأة في عمليات السلام ومكاتب المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية التابعين للأمم المتحدة في جميع الحالات ذات الصلة التي تثير القلق بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2467 (2019)؛

(ج) تشجيع جميع أطراف النزاعات التابعة للدول وغير التابعة للدول على اعتماد التزامات محددة زمنيا لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، ورصد تقيدها بهذه الالتزامات، بسبل منها عمل لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن وفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن؛

(د) توجيه طلب بتضمين القرارات التي تأذن بولايات عمليات السلام وتجددها، بما في ذلك العمليات التي تمر بمراحل انتقالية وخفض تدريجي، أحكاما تنفيذية مكرسة للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك الاحتفاظ بالقدرات المتخصصة، أي مستشاري شؤون حماية المرأة؛ وكفالة أن تتضمن القرارات التي تأذن بولايات عمليات السلام وتجددها إجراء إصلاح مراع للاعتبارات الجنسانية وشامل للجنسين في قطاعي الأمن والعدالة وتدابير لتحديد الأسلحة ونزع السلاح من أجل منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له؛

(هـ) كفالة إجراء مشاورات كافية مع المنظمات التي تقودها نساء للوقوف على شواغل الأمن والحماية الملحة المتعلقة بنوع الجنس التي تواجهها النساء والفتيات في البيئات المتأثرة بالنزاع، وتعزيز التدابير لحماية مقدمات الإحاطات إلى مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال اعتماد بروتوكولات أو مبادئ توجيهية مخصصة لمنع الأعمال الانتقامية والتصدي لها؛

(و) إيلاء الاعتبار الواجب للزيارات المواضيعية المكرسة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع إلى أماكن الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، ولا سيما السياقات ذات الصلة التي تنذر مؤشرات الإنذار المبكر فيها باحتمال حدوث عنف جنسي، بما في ذلك في البيئات التي تشهد ازدياد العسكرة، والتغيرات غير الدستورية في الحكم، والإرهاب، وخطاب الكراهية الجنساني على شبكة الإنترنت وخارجها، والاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي بسبب النزاع، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة، والعنف الانتخابي، وعدم الاستقرار السياسي، والتوترات الطائفية والقبلية، والنزوح الجماعي؛

(ز) كفالة رصد العنف الجنسي بشكل منهجي وإدراجه كمعيار قائم بذاته للإدراج في قائمة الجزاءات المحددة الأهداف لردع ارتكاب هذا العنف من جانب جميع الأطراف؛ وكفالة أن يكون لدى لجان الجزاءات خبرة في مجال العنف الجنسي المتصل بالنزاع، والنظر في فرض جزاءات على الجناة المتمادين

الذين ترد أسماؤهم في القائمة المرفقة بهذا التقرير منذ خمس سنوات أو أكثر دون اتخاذ إجراءات علاجية أو تصحيحية؛

(ح) النظر في إحالة الحالات التي يبدو أنه ارتكبت فيها جرائم عنف جنسي، حسب التعريف الوارد في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلى المدعي العام للمحكمة؛

(ط) إيلاء الاعتبار الواجب لدراسة الصلات بين العنف الجنسي المتصل بالنزاع والمسائل المتصلة بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة، ولا سيما الصلات بين الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة وارتكاب جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع؛ والتماس المزيد من المعلومات ذات الصلة بشأن الروابط بين انتشار الأسلحة والعنف الجنسي المتصل بالنزاع من مكتب ممثلتي الخاصة ومكتب شؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وغيرها من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل تعميق قاعدة الأدلة اللازمة لاتخاذ إجراءات.

94 - وأشجع الدول الأعضاء على القيام بما يلي:

(أ) اعتماد نهج يركز على الناجيات والناجين في منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، يستهدف تمكين الناجيات والناجين من خلال إعطاء الأولوية لاحتياجاتهم ووجهات نظرهم وتطلعاتهم الخاصة، ويأخذ في الاعتبار عوامل منها أوجه عدم المساواة المتداخلة على أساس الجنس والنوع الاجتماعي والعرق والدين والوضع من حيث الهجرة والإعاقات والسن والانتماء السياسي والميل الجنسي والهوية الجنسانية، إضافة إلى الوضع من حيث الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أو أي وضع آخر؛ وكفالة الاحترام الكامل لحقوق الناجيات والناجين وتعزيز قدرتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة والتأثير على سياسات وتدابير الوقاية والاستجابة؛

(ب) كفالة تهيئة بيئة مواتية للناجيات والناجين لطلب الدعم على أساس غير تمييزي، بما في ذلك من خلال زيادة التمويل لخدمات منع العنف الجنساني والتصدي له، مثل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والرعاية الجنسية والإنجابية، والحصول على وسائل منع الحمل الطارئة والرعاية المتعلقة بالإجهاض في الوقت المناسب، والخدمات النفسية الاجتماعية والقانونية، وكفالة أن تسترشد جميع الجهود، بما في ذلك إدارة البيانات، بمبادئ الأمن والسرية والموافقة المستنيرة؛

(ج) تنفيذ التوصيات المتعلقة بالنساء والفتيات اللائي يحملن نتيجة للعنف الجنسي في حالات النزاع والأطفال المولودين نتيجة لهذا العنف، على النحو المبين في تقريري الخاص (S/2022/77)؛

(د) التشجيع على وجود قطاع أمني يراعي الاعتبارات الجنسانية والعمرية، من خلال استحداث آليات فعالة للرقابة والمساءلة، بما يشمل إنشاء عمليات أو آليات لفحص السوابق والفرز، بغية منع الجناة المشتبه فيهم بشكل موثوق من الالتحاق بقوات الأمن أو القوات المسلحة الاحتياطية أو استبقائهم أو ترقيتهم فيها؛ وبناء قدرات قطاع الأمن على توقع واكتشاف ومواجهة حالات الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي بسبب النزاع؛ والنظر في إنشاء وحدات متخصصة للتصدي للعنف الجنسي؛

(هـ) اعتماد تشريعات وطنية بشأن تحديد الأسلحة وإدارة الذخائر، وتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته

والقضاء عليه، ومعاهدة تجارة الأسلحة، وسائر الصكوك ذات الصلة، بغية تعزيز منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع؛ وتبادل الممارسات الوطنية القائمة بشأن وضع تشريعات وسياسات ذات صلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تراعي المنظور الجنساني، والاستفادة من الممارسات القائمة لتقييم المخاطر قبل النقل التي من شأنها تقييم وتخفيف خطر استخدام الأسلحة المنقولة لارتكاب أو تيسير أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك في سياق التزامات معاهدة تجارة الأسلحة؛

(و) تعزيز المساءلة، من خلال اعتماد تشريعات تستند إلى الأحكام التشريعية النموذجية والتوجيهات المتعلقة بالتحقيق في أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع والملاحقة القضائية لمرتكبيها، وتعزيز الحماية والتحقيق والملاحقة القضائية، من خلال تدريب موظفي العدالة، ومقاضاة مرتكبي العنف الجنسي المتصل بالنزاع من خلال الآليات القضائية المناسبة، بغض النظر عن رتبة الجاني أو انتمائه، والتشجيع على تقديم التعويضات المراعية للمنظور الجنساني التي يمكنها إحداث تحول؛ وتعزيز التحقيقات من خلال تطوير القدرات في علم الأدلة الجنائية؛

(ز) تصميم وتمويل وتنفيذ خطط عمل وطنية ومحلية بشأن المرأة والسلام والأمن، إلى جانب تنفيذ خطط العمل الإقليمية ذات الصلة، بما يشمل اعتمادات تنفيذية مخصصة في الميزانية للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع؛

95 - وأشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الدول الأعضاء والجهات المانحة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، على القيام بما يلي:

(أ) التأكد من أن الخبرة في مجال حظر ومواجهة العنف الجنسي المتصل بالنزاع يُسترشد بها في تصميم وتنفيذ اتفاقات السلام و/أو وقف إطلاق النار و/أو وقف الأعمال العدائية و/أو الاتفاقات اللاحقة، بما يتماشى مع إرشادات الوساطة لوقف إطلاق النار لعام 2022؛ وتعزيز المشاركة الكاملة والمجدية للنساء والناجيات والناجين في العمليات السياسية وعمليات بناء السلام؛ وكفالة استبعاد هذه الجرائم من قرارات العفو وقوانين التقادم؛

(ب) تهيئة بيئة تمكينية للنساء الناشطات في الحياة العامة، بمن فيهن المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات وبانيات السلام ومن يقمن بعمل مباشر في مجال العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وكفالة الحق في الوصول إلى الهيئات الدولية والتواصل معها دون عوائق، إلى جانب إنشاء آليات استجابة عاجلة للتصدي للأعمال الانتقامية، بما فيها الأعمال الانتقامية بسبب التعاون مع الأمم المتحدة؛ ووضع تدابير للحماية والاستجابة السريعة للمدنيين الذين يواجهون خطرا وشيكا للتعرض للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، بمن فيهم المحتجزون أو النازحون أو المهاجرون؛

(ج) التخفيف من مخاطر العنف الجنسي المرتبط بأنشطة سبل العيش، بما في ذلك بالنسبة للمتأثرين بالمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، من خلال بناء قدرة المجتمع على الصمود وكفالة حصول النساء والناجيات والناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع على فرص العمل وإعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي في ظروف آمنة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة؛ ومعالجة العلاقة بين انعدام الأمن الغذائي والفقر والعنف الجنسي من خلال الاستثمار في الخدمات لتلبية الاحتياجات الأساسية للنساء والفتيات؛ وكفالة مشاركة المرأة الكاملة والمجدية في العمليات الإنسانية وعمليات الإنعاش والسلام والتنمية؛

(د) معالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين والأعراف الاجتماعية الضارة التي تؤدي إلى وصم الناجيات والناجين، من خلال تعزيز مشاركة وقيادة المرأة على نحو مجد في المؤسسات السياسية والأمنية ومؤسسات سيادة القانون، وكذلك من خلال التواصل مع القيادات الدينية والتقليدية والمجتمعية لتعزيز التغيير في المواقف والتغيير الاجتماعي؛

(هـ) دعم توفير التدريب للموظفين المعنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة، ومكاتب المبعوثين الخاصين والمنسقين المقيمين، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، بحسب الحاجة، في مجال منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له والتأهب للاستجابة للإنذار المبكر؛

(و) معالجة النقص المزمن في التمويل عن طريق توفير دعم مالي يمكن التنبؤ به للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع من أجل عمل شبكة مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع؛ والاستفادة من خبرة منظومة الأمم المتحدة في مجالي العدالة وسيادة القانون من خلال دعم فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع.

المرفق

قائمة الأطراف التي توجد أسباب وجيهة للاشتباه في ارتكابها أنماطا من الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن أو في مسؤوليتها عن ذلك

ليس القصد من القائمة التالية أن تكون شاملة، وإنما أن تتضمن أسماء الأطراف التي تتوافر بشأنها معلومات موثوقة. والجدير بالذكر أن أسماء البلدان لا ترد إلا للإشارة إلى المواقع التي يشتبه أن تكون الأطراف قد ارتكبت انتهاكات فيها.

الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى

1 - *الجهات غير التابعة للدولة*

(أ) جماعة أزاندي آني كبي غبي؛

(ب) ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير – الرئيس السابق فرانسوا بوزيزيه: حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار – الجنرال بوبو؛ وميليشيا "أنتي بالاكا" موكوم – ماكسيم موكوم؛ وميليشيا "أنتي بالاكا" نغايسونا – ديودونيه ندوماتي؛ والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى – نور الدين آدم وقائد المنطقة محمد صالح؛ والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى – محمد الخاتم؛ والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى – علي داراسا؛

(ج) الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى – عبد الله مسكين؛

(د) جيش الرب للمقاومة؛

(هـ) جماعة الثورة والعدالة.

2 - *الجهات التابعة للدولة*

القوات المسلحة الوطنية*.

الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية

1 - *الجهات غير التابعة للدولة*

(أ) تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة – جانفييه؛

(ب) القوات الديمقراطية المتحالفة؛

(ج) تشيني يا تونا؛

(د) التعاونية من أجل تنمية الكونغو؛

(هـ) القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛

* تشير إلى أن الطرف قدم التزامات رسمية باتخاذ تدابير ترمي إلى التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع.

(و) قوات المقاومة الوطنية في إيتوري؛

(ز) قوات ماي – ماي الوطنية الشعبية – جيش الشعب؛

(ح) جيش الرب للمقاومة؛

(ط) ماي – ماي أبا نا بالي؛

(ي) ماي – ماي كيفوافوا؛

(ك) ماي – ماي مالايكا؛

(ل) ماي – ماي بيرسي موتو؛

(م) ماي – ماي رايا موتومبوكي؛

(ن) ماي – ماي ياكوتومبا؛

(س) حركة 23 مارس؛

(ع) جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو؛

(ف) جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصـــيل التجديد بقيادة "الجنرال" غيدون شـــيميراي مويسا والفصيل الذي يقوده القائد جيلبرت بويرا شو ونائب القائد فيديل مالك مابينزي؛

(ص) نغومينو؛

(ق) نياتورا؛

(ر) ميليشيات توا؛

(ش) جماعة تويروانيهو؛

(ت) اتحاد الوطنيين من أجل الدفاع عن المواطنين؛

(ث) ميليشيا زائير.

2 - *الجهات التابعة للدولة*

(أ) القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية*؛

(ب) الشرطة الوطنية الكونغولية*.

الأطراف في العراق

الجهات غير التابعة للدولة

داعش.

الأطراف في مالي

الجهات غير التابعة للدولة

(أ) تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهو جزء من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين؛

(ب) حركة أنصار الدين؛

(ج) جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم، وهي جماعة من ائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 بالجزائر العاصمة*؛

(د) الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وهي جماعة من تنسيقية الحركات الأزوادية*.

الأطراف في ميانمار

الجهات التابعة للدولة

القوات المسلحة لميانمار، بما في ذلك قوات حرس الحدود المدمجة*.

الأطراف في الصومال

1 - *الجهات غير التابعة للدولة*

حركة الشباب.

2 - *الجهات التابعة للدولة*

(أ) الجيش الوطني الصومالي*؛

(ب) قوة الشرطة الصومالية* (والميليشيا المتحالفة معها)؛

(ج) قوات بونتلاند.

الأطراف في جنوب السودان

1 - *الجهات غير التابعة للدولة*

(أ) جيش الرب للمقاومة؛

(ب) حركة العدل والمساواة؛

(ج) الجناح المعارض الموالي لمشار في الجيش الشعبي لتحرير السودان*.

2 - *الجهات التابعة للدولة*

(أ) قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان*

(ب) جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان*.

الأطراف في السودان

1 - *الجهات غير التابعة للدولة*

(أ) حركة العدل والمساواة؛

(ب) قوات الدعم السريع؛

(ج) حركة جيش تحرير السودان – عبد الواحد.

2 – *الجهات التابعة للدولة*

القوات المسلحة السودانية.

الأطراف في الجمهورية العربية السورية

1 – *الجهات غير التابعة للدولة*

(أ) أحرار الشام؛

(ب) جيش الإسلام؛

(ج) داعش؛

(د) هيئة تحرير الشام.

2 – *الجهات التابعة للدولة*

القوات الحكومية، بما فيها قوات الدفاع الوطني وأجهزة الاستخبارات والمليشيات الموالية للحكومة؛

الأطراف الأخرى المثيرة للقلق المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن

الأطراف في هايتي

الجهات غير التابعة للدولة

(أ) عائلة جي 9 وحلفاؤها – جيمي شيريزييه (المعروف باسم "باربكيو")

(ب) عصابة 5 سيغوند – جونسون أندريه (المعروف باسم "إيزو")

(ج) عصابة غراند رافين – رينيل ديستينا

(د) عصابة كرازي باري – فيتيلوم إنوسنت

(هـ) عصابة 400 ماوزو – ويلسون جوزيف

الأطراف في نيجيريا

الجهات غير التابعة للدولة

(أ) ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية؛

(ب) جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (بوكو حرام).